الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار تاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـــــــ :

اكتشاف البترول في الجزائر تداعياته وانعكاساته على الجزائر (1954- 1974م)

إعداد الطالبتين:

❖ داود وهيبة

❖ زهرة بلعون

إشراف الأستاذ الدكتور :

* عبد القادر بكاري

لجنة المناقشة

- د. محمد الزاهي.....رئيسا.
- د. عبد القادر بكاري.....مشرفا مقررا.
- د. عبد الوهاب أوسليم.....مناقشا.

السنة الجامعية:

1439-1440 هـ/2018-2019 م

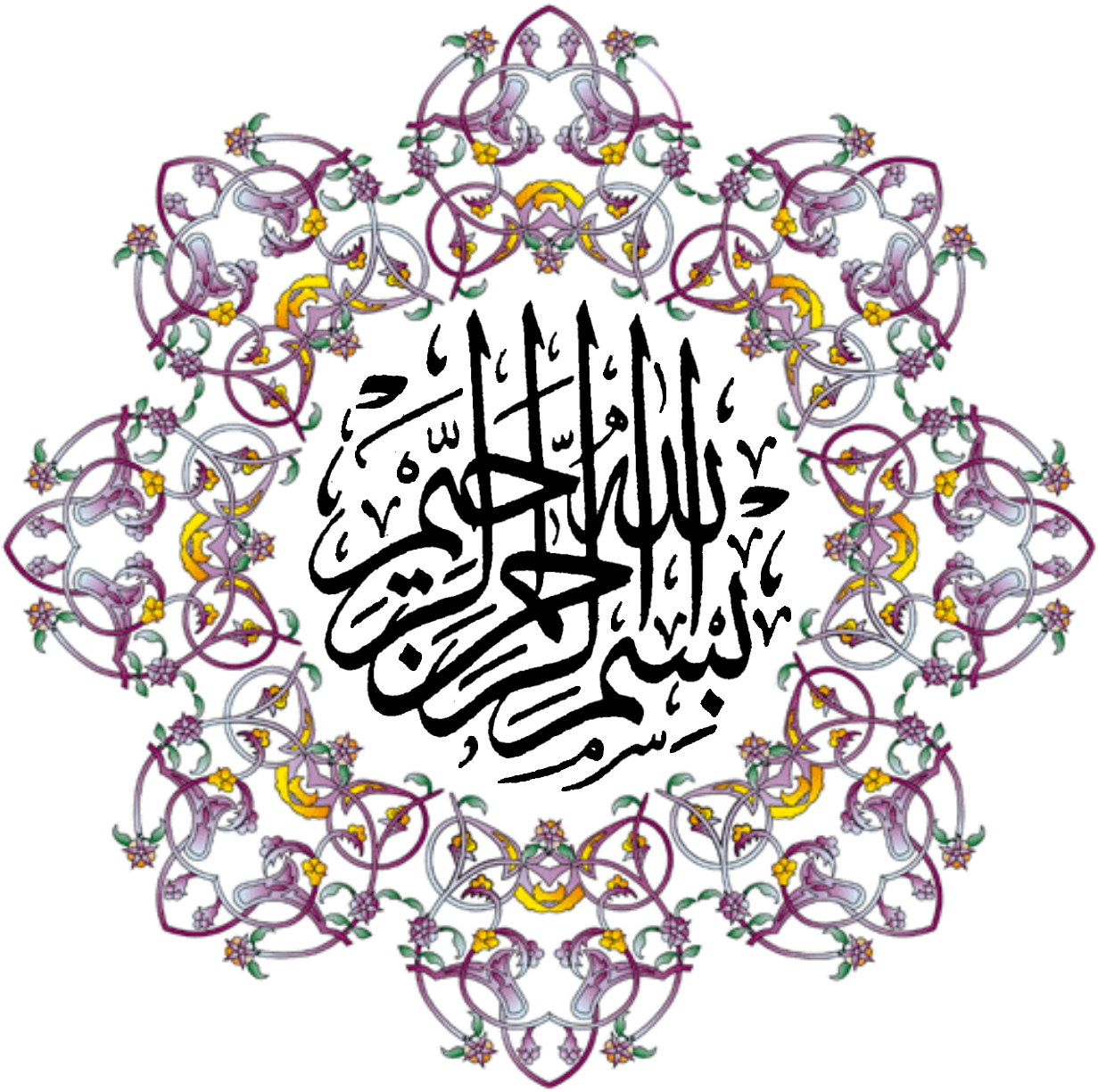
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله العلي القدير ونحمده حمدا كثيرا الذي أمدنا بالقوة والثبات والعزيمة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين اللذان أعانونا وشجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم والنجاح.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لأستاذنا المشرف الدكتور عبد القادر بكاري الذي لم يبخل علينا يوما بتوجيهاته ونصائحه القيمة ومساندة لنا.

كما نشكر كل الأساتذة الذين أنارو لنا الطريق من الطور الإبتدائي إلى المتوسط إلى الثانوي وكل أساتذتنا الجامعيين.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنهاء هذا العمل المتواضع.

ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة الدين والعلم إنه السميع العليم.

إهداء

إلى روضة الحب التي تبنت أزكى الأزهار إلى من أرضعتني الحب والحنان أمي العزيزة

إلى رمز الرجولة و التضحية إلى من رصد الإشواك عن دربي ليدفعني إلى العلم وبه أزداد إفتخارا أبي الغالي.

إلى إخوتي: بن عودة، يوسف، مراد، محمد، بختة، فرحة.

إلى زميلتي وصديقتي في العمل وهيبة.

إلى أصدقائي المميزون ورفقاء الدرب: رابح و مصطفى.

وإلى صديقاتي غاليات: نسرين، أسمهان، وفاء، حميزة، أمينة، عائشة، حبيبة

زهرة.

قائمة المختصرات

المصطلح	إختصاره
الحرب العالمية الأولى	الح ع1
الحرب العالمية الثانية	الح ع 2
ط	طبعة
ج	جزء
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري
د.ت	دون تاريخ
تر	ترجمة
د.ط	دون طبعة
تح	تحقيق

مقدمـة

مقدمة:

بعد أن انتشرت في العالم حمى التنقيب عن البترول بسبب ازدياد الحاجة إليه باعتباره المصدر الأساسي للطاقة، توجهت فرنسا لغرض البحث عنه صوب مستعمراتها في إفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق، بعد أن أدركت أنه لا يمكنها أن تستمر في استغلال حقول الشرق الأوسط وحدها بسبب التطور المستمر في الصراع العربي الإسرائيلي.

باشرت السلطات الاستعمارية عمليات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر منذ **1870م** بالمناطق الشمالية، وتم العثور على مجموعة من الحقول النفطية كحقل عين الزفت وحقل وادي القطران قامت باستغلالها اقتصاديا، وبمرور الزمن انخفض مستوى الإنتاج بها، فحولت الحكومة الفرنسية وجهتها نحو الصحراء الجزائرية، وبالفعل حققت فيها أكبر اكتشافات النفطية في سنة **1956م** بمنطقة حاسي مسعود.

وعلى إثر هذه الاكتشافات قامت فرنسا ببذل جهود كبيرة من أجل الاحتفاظ ببترول الجزائر ونهبه، فمنذ سنة **1957م** أخذت تعمل على فصل الصحراء إداريا عن الجزائر، وشكلت لها حكومة خاصة ووزارة جديدة، وأعدت مجموعة من المشاريع في كافة المجالات اقتصادية، سياسية، عسكرية بهدف تسهيل هذا المبتغى.

ومن هنا تتجلى أهمية الموضوع في إبراز مدى تأثير الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية بعد سنة **1956م** على الثورة التحريرية من خلال المناورات التي قامت بها لفصل الصحراء عن الجزائر، وعلى الجزائر بعد الاستقلال من خلال ما شهدته من أزمات جراء تدهور أسعار البترول.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- ما هي انعكاسات اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية على مسار الثورة التحريرية؟ وعلى التنمية الجزائرية بعد الاستقلال؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح جملة من الإشكاليات الفرعية التي عالجناها في كل فصل من الفصول المذكرة وهي كالتالي:

- ماهي مراحل ومحطات التطور التاريخي لمادة النفط عالميا؟.
- كيف تمت ظروف وعمليات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر؟.
- ماهي المشاريع الفرنسية التي أعدت لتسهيل مؤامرة فصل الصحراء عن الشمال الجزائري؟ وكيف واجهتها الثورة التحريرية؟.
- ماهي إستراتيجية الجزائر لاسترجاع بترولها بعد الاستقلال في ظل الأزمات الدولية والإقليمية؟.

من بين الدوافع التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع، هناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فأما الدوافع الذاتية فتمثلت في:

- الميولات الشخصية لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية الفرنسية.
- الرغبة في البحث والمعرفة لكل ما كتب حول الفترة الممتدة من الثورة التحريرية إلى غاية إعلان الاستقلال.
- الرغبة الملحة لمعرفة مراحل اكتشاف البترول في الجزائر ومدى تأثيره على مسيرة الثورة الجزائرية.

أما الدوافع الموضوعية:

- تقديم دراسة متكاملة حول الموضوع.
- الكشف عن السياسة الفرنسية في الجزائر بعد سنة **1956**م.

واتبعنا في هذا الموضوع المنهج التاريخي الوصفي الضروري لسرد الأحداث وفق تسلسل زمني لوصف الأحداث والوقائع ونقلها كما وردت من خلال المراجع التي درستها، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي مفسرين سياسة الفرنسية التي أعدت لبتر الصحراء عن الشمال الجزائري.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الخطة التالية التي تضمنت مقدمة ومدخل وثلاثة فصول متبوعة بخاتمة وبعض الملاحق، عسانا نستطيع الوصول إلى تقديم عرض متكامل وشامل لموضوع البحث وهذه الخطة هي كالتالي:

مدخل وهو عبارة عن نبذة تاريخية لتطور مادة النفط في العالم، بحيث تطرقنا فيه إلى التعريف بالبترول، وكيف تطور في العالم، أما الفصل الأول فقد تناولنا فيه واقع اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر، وقسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى المحاولات الأولى لفرنسا للبحث والتنقيب عن البترول بالجزائر، والمبحث الثاني إلى الاكتشافات النفطية في الجزائر، والمبحث الثالث إلى عمليات استغلال الحقول النفطية.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان انعكاسات اكتشاف البترول على الثورة التحريرية، وقسمناه أيضا إلى ثلاث المباحث: المبحث الأول المشاريع الفرنسية في الجزائر بعد اكتشاف البترول، والمبحث الثاني إستراتيجية الجزائرية لإحباط المشاريع الفرنسية، والمبحث الثالث تأثير اكتشاف البترول على المفاوضات، أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان الجزائر ما بعد الاستقلال **1962–1974م**، قسمناه إلى أربع مباحث: المبحث الأول إستراتيجية الجزائر لاسترجاع بترولها خلال فترة **1962–1965م**، والمبحث الثاني الجزائر نحو سبيل التحرر الاقتصادي **1965–1971م**، والمبحث الثالث أزمة البترول ومؤتمر القمة السادس في الجزائر **1973م**، والمبحث الرابع اهتمامات حركة عدم الانحياز لمؤتمر الجزائر **1974م**.

وفي الأخير وضعنا خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها، كما دعمنا البحث بما توفر لنا من ملاحق، ثم فهرس للموضوعات لمساعدة القارئ.

ولإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والمجلات والرسائل الجامعية، بالنسبة للمصادر تمثلت في:

- كتاب الثورة الجزائرية والقانون: لمؤلفه محمد بجاوي اعتمدنا عليه في التعرف على الإجراءات السياسية الاستعمارية في الصحراء الجزائرية.

- كتاب اتفاقيات إيفيان: لبن يوسف بن خدة الذي أمدنا بتحليل شامل لمفاوضات إيفيان الثانية.
- كتاب أعمالي في الثورة: لشيخ بيوض إبراهيم بن عمر الذي أفادنا في معرفة الإجراءات السياسة للحكومة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية.
- كتاب الثورة الجزائرية سنوات المخاض: لمحمد حربي استفدنا منه كثيرا في معرفة بعض الأحداث والتعريف بالشخصيات.

أما المراجع فتمثلت في:

- كتاب بترول الصحراء في حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر: للحاج موسى بن عمر الذي ألم بمختلف جوانب الموضوع.
- كتاب محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م الذي أفادنا في التعرف على المشاريع الفرنسية في الجزائر.
- كتاب جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية: لعلي حسن شلش والذي أمدنا بمعلومات حول اكتشاف البترول في العالم.

كما اعتمدنا على بعض المقالات:

- مقال جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية: لصالح بوسليم التي استفدنا منها في معرفة السياسة الفرنسية في الصحراء وإستراتيجية الثورة في مواجهة هذه السياسة وفي سير المفاوضات بين الجزائر وفرنسا.
- مقال الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية: مساعد أسامة صاحب منعم التي أفدتنا في معلومات حول عملية البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر.

أما المذكرات نذكر:

- مذكرة اكتشاف البترول وأثره على السياسة الفرنسية في الجزائر ودول المنطقة: لظريفة ركيس التي اعتمدنا عليها في معرفة عمليات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر.
- مذكرة الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات: لعبد مالك مباني التي أمدتنا بمعلومات حول اكتشافات النفطية في العالم خصوصا الو.م.أ.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا في إنجاز المذكرة نذكر:

- عدم القدرة على الإحاطة بمجمل الأحداث والوقائع المتعلقة بالموضوع، فهو يتناول جميع المجالات من سياسية، عسكرية، اقتصادية.
- عدم التمكن من استغلال الوقت اللازم بسبب جمع المراجع مما ضيع علينا فترة طويلة للبداية في كتابة المذكرة.

مدخل: نبذة تاريخية عن تطور النفط في العالم.

أولا: ماهية النفط.

ثانيا: التطور التاريخي للنفط عالميا.

1- مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى.
2- مرحلة مابين الحربين.
3- مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية.

مدخل:

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ **1859م**، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور الإنتاج الاقتصادي في العالم المعاصر، وزادت أهميته خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، بحيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة وامتلاكها، وهذا ما سوف نتطرق إليه في العناصر التالية.

أولا: ماهية النفط.

1- مفهوم البترول: إن كلمة البترول أو النفط **(petroleum)** لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول **(petr)**ويعني الصخر[1]، والثاني **(oleum)** يعني الزيت[2]، وبذلك تعني كلمة البترول زيت الصخر تعبيرا عن تكوينها بين الصخور[3].

ويعرف صالح يحياوي النفط لغة : هو دهن سريع الالتهاب توقد به النار ويتداوى به، وقد اشتقت منه الأسماء:

النفاط: وجمعها نفاطة ونفاطون، وهو مستخرج النفط من معادنه.

النفاطة: وهي منبت النفط ومعدنه[4].

وجاء في لسان العرب لابن منظور أن "النفط دهن"، وقال ابن سيده "النفط الذي تطلى به الإبل للحرب والدبر والقردان" وروى أبو حنيفة أن "النفط هو الكحيل"، وقال أبو عبيد أن النفط

---

[1] **عبد المقتدر عبد العزيز السيد**، البترول وطرق استكشافه، ط1، دار الفكر، الأردن، 2008م، ص: 23.

[2] **علي أحمد هارون**، جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م، ص: 190.

[3] **أمال رحمان، محمد التهامي طواهر**، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل –حالة الجزائر–، مجلة الباحث، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، 2013م، ص:19.

4 **صلاح يحياوي، فاروق الصوفي**، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص: 1.

عامة هو القطران[1].

ويعرف البترول علميا بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر[2]، يتألف بشكل رئيسي من هيدروكربونات، بالإضافة إلى وجود عناصر أخرى[3].

ب- أصل البترول: لقد تكونت عن تشكل النفط مفاهيم كثيرة واقترحت نظريتان أساسيتان لتحديد أصله وهما:

- النظرية العضوية: ترى هذه النظرية أن النفط يتشكل في الصخور الرسوبية[4] نتيجة تحلل المواد العضوية النباتية أو الحيوانية "البرية أو البحرية" التي طمرت تحت رواسب عظيمة السمك بسبب الإرساب عبر ملايين السنين تحت الضغط وحرارة شديدين[5] لتتحول بعامل الوقت والعمليات الجيولوجية إلى هيدروكربونات مكونة للبترول[6].

النظرية غير العضوية: تفترض هذه النظرية أن البترول تشكل داخل الأرض بفعل الماء في الكربيدات المعدنية[7] عند درجات حرارة عالية، والذي ينتج غاز الأستيلين والذي بدوره يتكاثف

[1] **أبي الفضيل جمال الدين محمد بن مكرم**، لسان العرب، مجلد 14، ط1، دار الصادر، لبنان، (د.ت)، ص: 325.

[2] **أمال رحمان**، واقع وآفاق صناعة تكرير البترول العربية في ظل التحديات البيئية الراهنة،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11، 2012م، ص: 226.

[3] **بيار جورج**، معجم المصطلحات الجغرافية، تر: حمد الطفيلي، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002م، ص ص:862-863.

[4] **خليل حسين**، الجغارفيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتكا، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013م، ص:69.

[5] **علي أحمد هارون**، جغرافية المعادن ومصادر الطاقة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007م، ص ص:260-261.

[6] **دعاء فهيم فوزي**، علوم الأرض، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص: 20.

[7] **صلاح يحياوي، فاروق الصوفي**، المرجع السابق، ص: 19.

بعملية البلمرة ليكون جزئيات الهيدروكربونات التي توجد في زيت البترول[1].

وتأييد للرأي الأول هو السائد الذي يؤكد أن أصل النفط مواد عضوية ترسبت في مواضيع معينة وأسهمت عوامل عدة في تكوينه[2] ودليل على ذلك وجود منابع للنفط بالقرب من شواطئ البحار، وظهور مستحاثات بحرية مع النفط[3].

3: مكونات البترول: يتكون البترول من المواد الهيدروكربونية أي المحتوية على الكربون والهيدروجين، بالإضافة إلى وجود بعض العناصر الأخرى بكميات قليلة مثل: الأكسجين، الكبريت، النتروجين[4]، ويعتبر عنصري الكربون والهيدروجين أهم العناصر المكونة للبترول كما يتضح من الجدول التالي[5]:

العنصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	87 - 84
الهيدروجين	14 - 11
الكبريت	0.05
النتروجين	2 - 0.01
الأكسجين	2 - 0.1

المصدر: محمد رفيق دو، المرجع السابق، ص: 7.

[1] **محمد عبد الله موالي**، جغرافية التربة، ط1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص: 42.

[2] **خلف حسين الدليمي**، التضاريس الأرضية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص: 405.

[3] **صلاح يحياوي، فاروق الصوفي**، المرجع السابق، ص: 19.

[4] **اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي**، المفاهيم والمصطلحات البيئية، ط1، دار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007م، ص: 27.

[5] **محمد رفيق دو**، أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- ،مذكرة ماستر في تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014-2015م، ص:7.

– **أنواع البترول**: يوجد عدة أنواع من النفط الخام ويعزى الاختلاف بينها إلى كمية المواد الهيدروكربونية فيها، وإلى التركيب الكيميائي لهذه المواد وكتلتها الجزئية، بالإضافة إلى مواد أخرى بنسب متفاوتة مثل: الكبريت– الأكسجين– النتروجين[1]، وعلى هذا الأساس يصنف البترول إلى:

- بترول برافيني الأصل: ويتكون هذا النوع من النفط من الهيدروكربونات البرافينية، وهو يكاد خاليا من المواد الإسفلتية.
- بترول نفثيني الأصل: ويتألف هذا النوع من النفط من النفثينات، ومن نسبة عالية من المواد الإسفلتية.
- بترول مختلط الأصل: ويتكون هذا النوع من البترول من مزيج من البرافينات والنفثينات[2].

وهناك نفط خفيف– ثقيل– متوسط، ونفط بحسب درجة الكثافة النوعية "العالي أو المنخفض"، كما يوجد نفط حلو أو مر لدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب أوصاف أخرى[3].

إن هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة البترولية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي ومن أبرز هذه التأثيرات:

- التأثير على قيمة وسعر البترول.
- التأثير على العرض البترولي.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته، وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي البترولية[1].

---

[1] **ميشل كامل عطا الله**، أساسيات الجيولوجيا، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص: 366.

[2] **بوبكر هنيدة**، إنعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي–دراسة حالة سوناطراك، مذكرة ماستر في إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013م، ص: 4.

[3] **حسين أوزان ، كرفاح أسماء**، أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، مذكرة ماستر في اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016–2017م، ص:7.

ثانيا: التطور التاريخي للنفط عالميا.

1)- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

لقد عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، فكان الأقدمون يجمعون النفط المتسرب من الشقوق الأرضية[2]، إذ تذكر بعض المصادر أن نوح عليه السلام استخدم مادة صلبة من النفط تدعى القار "القطران" في بنائه للفلك[3]، كما يقال أن التابوت الذي وضع فيه سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام ثم ألقي في اليم كان مطليا بالبيتومين حتى لا ينفذ منه الماء[4].

وكان البابليون يستعملونه كمزيج محرق من أجل طهي الطعام والإنارة و في البناء والزخرفة، من خلال خلطه مع الرمل والتبن والخيوط[5]، بينما الهنود الحمر كانوا يدهنون به أجسامهم قبل ذهابهم للمعارك الحمية الوطيس[6]، والإغريق في إشعال الحرائق وأساطيل العدو[7]، أما قدماء المصريين فقد استخدموا بعض مشتقاته مثل الإسفلت في تحنيط الجثث وطلاء القوارب[8].

وأشادت عظمة قرطاجة في التجارة نتيجة استخدام مادة البيتومين في منشآتهم البحرية وسيطرتهم على تجارة البحر المتوسط وتفوقهم البحري، حتى اكتشف الرومانيون طريقة إدخال

---

[1] **بغداد بنين،عمر موساوي**، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول –دراسة حالة أسعار بترول في الجزائر–، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، 2017م، ص: 93.

[2] **جليل عبدالمنعم، بودربالة بنعمر**، أثار صدمات النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–، مذكرة ماستر في اقتصاد نقدي ومال، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016م، ص:4.

2 **مجموعة باحثين**، الموسوعة العربية العالمية، المجلد 25، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص: 444.

[4] **علي أحمد هارون**، جغرافية المعادن ومصادر الطاقة، ص: 259.

[5] **ياسر عامر حسان**، الآثار القانونية بعقد الخدمة النفطي للتطوير والإنتاج بالنسبة للشركة الأجنبية المستثمرة، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2016م، ص: 17.

[6] **بروسكو ريكوف، درابكين**، كيمياء البترول والغاز الطبيعي، تر: عيسى مسوح، دار مير، موسكو، 1987م، ص: 5.

[7] **محمد مصطفى الخياط**، الطاقة لعبة الكبار، ط1، منشورات سطور الجديدة، 2016م، ص: 7.

[8] **أحمد حبيب رسول**، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، لبنان، 2009م، ص: 39.

القطع الخشبية ببعضها البعض في بناء سفنهم، وأدى البيتومين الذي كان سببا في عظمتهم إلى سهولة حرق أسطولها.[1].

ومنذ ما يزيد عن **2000** عام تم استخرج النفط في الصين بوسائل غاية في البساطة، وقد تم تشييد أول خط أنابيب في التاريخ لنقل البترول عبر استخدام قصب الخيزران[2]، وركز المسلمون على خام النفط وتقطير المستقطرات الخفيفة منه إلى زيت للإضاءة، بل وصلت تقنية التقطير إلى درجة من التقدم دفعت للبحث عن مصادر نفطية وإسفلتية جديدة، وقد نقلت هذه التقنية إلى أوروبا عن طريق الأندلس وإيطاليا فكانت أساسا لبدء التفكير العلمي في أوروبا[3].

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن الاكتشاف لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي عام **1830**م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وفي عام **1847**م نجح "ينج الانجليزي" في تقطير النفط من الفحم كما توصل فريق من العلماء الألمان إلى اختراع مصباح البرافين[5]، وفي سنة **1855**م أظهر الكيميائي الأمريكي بنجمين سلمان **(benjamin sillman)** تقرير يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ من فرز

[1] **محمد رفيق دو**، المرجع السابق، ص: 7.

[2] **علي حسين باكير**، ديبلوماسية الصين النفطية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م، ص: 44.

[3] **أحمد محمد المنصوري**، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016م، ص:7.

[4] **وهيبة زمال**، أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي "النمو الاقتصاد في دراسة حالة الجزائر"، مذكرة دكتوراه في مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018م، ص:8.

[5] **جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر**، المرجع السابق، ص: 5.

وتقطير البترول[1]، وفي نفس السنة توصل جورج بيسل**(j.bissel)** إلى أن النفط الذي يتواجد بسهولة في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية يمكن استخدامه للإضاءة بواسطة التقطير[2].

وحينما أخذت الأبحاث اهتماما أكبر بمصادر التموين بالنفط الخام عرف أن الآبار الجوفية للمياه والرمال تقدم أحيانا تسربات من النفط، فأخذت فكرة مكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي، ونقبت أولى آبارها في بولندا **1854**م، وفي عام **1858**م حفر بئر آخر في أمريكا الشمالية وتحديدا في حقل **(oil springs)** بمقاطعة أونتاريو في كندا[3].

إلا أن الشكل الحديث لصناعة النفط بدأ بالفعل مع إستخراجه من أول بئر منتجة عام **1859** وهو بئر الذي حفره "كولونيل أدوين دريك"[4] في حقل تيتوسفيل[5]**(titusville)**بشمال غرب ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتد كشف البترول إلى ولاية نيويورك وتليها أوهايو **(ohio)** وفريجينيا **(virginia)** بحقل الأبلاش[6]، ومن أهم حقول البترول ذلك النطاق الذي يغطي خليج المكسيك في جنوب ولاية تكساس ولويزيانا، وفي أوكلاهوما ممتدا داخل ولاية نيومكسيكو وفي جنوب كاليفورنيا[7].

---

[1] **عبد المالك مباني**، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات، مذكرة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013-2014، ص: 6.

[2] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص:9.

[3] **عبد المالك مباني**، المرجع السابق، ص:6.

[4] **فيصل سعدي**، تقلبات السوق النفطية العالمية وأثرها على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1997-2010م، مذكرة دكتوراه في تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014م، ص:6.

[5] **شلش علي حسن**، جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1997م، ص: 223.

[6] **محمد إبراهيم حسن**، الأرض والموارد والإنتاج، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م، ص: 430.

[7] **يوسف عبد المجيد فايد**، جغرافية الأمريكتين، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2006م، ص ص: 30-31.

وقد أعقب ذلك اكتشاف آخر في بروسيا عام **1863م** ورومانيا **1860م**، ومصر **1896م**[1]، وفي عام **1901م** منحت إيران رجل الأعمال البريطاني وليم دراسي امتياز لاكتشاف النفط في **26** ماي **1908م**[2]، وبحلول عام **1910م** تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا وجزر الهند الشرقية، فنزويلا، المكسيك، ألمانيا، اليابان، وتم تطويرهم لاستغلالها صناعيا[3].

2)- مرحلة مابين الحربين العالميتين:

تعتبر نقطة التحول الرئيسية في أهمية النفط"الحرب العالمية الأولى"، إلى درجة أن وصفه رئيس الحكومة الفرنسية بأن كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم[4]، وعن طريق تحول البحرية الأمريكية من الفحم إلى البترول، وأعطى ونستون تشرشل لبريطانيا وحلفائها ميزة خطيرة على أعدائهم بعد انتصار الحلفاء [5]حين قال: "قد عبروا إلى النصر على بحر من النفط"[6].

لكن بعد الحرب العالمية الثانية انتقل مركز إنتاج النفط من أحواض تكساس والكاريبي إلى الشرق الأوسط حيث تم اكتشاف احتياطي النفط، فأصبح الحلفاء "فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية" متنافسين في محاولة كسب ما سيصبح أكبر جائزة في القرن[7].

وبالتالي أصبحت منطقة الشرق الأوسط رقم واحد في صراعات الدول الكبرى[8]، فحصلت

---

[1] **رحمان آمال**، المرجع السابق، ص:667.

[2] **عاطف سليمان**، الثورة النفطية ودورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009م، ص: 42.

[3] **مهدي أحمد رشيد**، جغرافية النفط، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م، ص8.

[4] **نادية بن شيخي، صارة صلعة**، البعد الطاقوي للسياسة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماستر في دراسات مغاربية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016م، ص: 4.

[5] **سيبيهري سامان**، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2001م، ص:4.

[6] **عاطف سليمان**، المرجع السابق، ص: 43.

[7] **سيبيهري سامان**، المرجع السابق، ص:4.

[8] **قصي عبد الكريم إبراهيم**، في التجارة الدولية "النفط السوري أنموذجا"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 27.

العديد من الشركات الأوروبية والأمريكية على حصة من حقوق الامتياز النفطية في العراق والدول الأخرى، فتم اكتشاف النفط في العراق **1927م**، بينما في البحرين **1932م**[1]، وفي المملكة العربية السعودية **1938م** في حقل الدمام[2]، والكويت عام **1938م**، وفي الإمارات العربية المتحدة **1960م**...الخ[3].

ومن ناحية أخرى سجلت هذه المرحلة حدثين هامين في العالم وهما:

- الأول: يتمثل في تأميم الاستثمارات البترولية الخاصة في روسيا كإحدى الإفرازات لقيام الثورة البلشفية **1917م**، حيث أغلقت أبواب روسيا أمام الاحتكارات العالمية الكبرى، مما ولد تناقص في إنتاجها النفطي وخروجه من ميدان التنافس في الأسواق العالمية.
- الثاني: فقد صنعته المكسيك حيث عمدت سنة **1938م** بدورها إلى تأميم شركات النفط الأجنبية، وعهدت بالقطاع الصناعي بمجمله إلى مؤسسة وطنية، ولقد اعتبر هذا الإجراء خطير من نوعه ونموذجا فريدا يتحدى به في البلدان الأخرى[4].

3)– مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح البترول الطاقة المسيطرة فوصل إلى مرتبة المنتوج الإستراتيجي بامتياز[5]، ليس لكونه وقودا للسفن والطائرات والدبابات فحسب، ولكن لاستخدامه في إنتاج

---

[1] **محمد خميس الزوكة**، آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008م، ص:199.

[2] **هاري سانت جون فيلبي**، مغامرات النفط العربي، تر: عوض البادي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م، ص:218.

[3] **آمال رحمان**، المرجع السابق، ص: 667.

[4] **ظريفة ركيس**، إكتشاف البترول وأثره على السياسة الفرنسية في الجزائر ودول المنطقة، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015م، ص ص: 26-27.

[5] **فيليب سيبيل لوبيز**، الجغرافيات السياسية للبترول، تر: نجاة الصليبي الطويل، ط1،هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة كلمة، الإمارات العربية المتحدة، 2013م، ص: 11.

المفرقعات القاتلة مثل مادة التولين[1]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الرئيسي لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم بالنفط، وبعد إنتهاء الحرب سرعان مافقدت هذا الوضع[2] لأسباب عدة منها:

- تزايد الطلب على النفط في أمريكا نفسها.
- تزايد إنتاج النفط في الحقول الجديدة خاصة حقول الشرق الأوسط[3].

إن هذه المراحل الثلاث التي مر بها قطاع النفط في العالم تركت أثر بالغا في العلاقات الدولية، وولدت أطماعا ومغامرات جشعة لدى الدول الاستعمارية حفزتها للإقدام على غزو البلاد المتخلفة والغنية بالثروات الطبيعية وخاصة الطاقوية والمنجمية منها أو بسط سيطرتها الاقتصادية ونفوذها السياسي عليها.

[1] **محمد يونس الصائغ**، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد 46، 2010م، ص: 232.

[2] **رفافة فافة**،النفط وتأثيره في العلاقات الأمريكية الإيرانية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016م، ص: 49.

[3] **محمد الرميحي**، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م، ص:14.

الفصل الأول: واقع إكتشاف الثروة النفطية في الجزائر.

أولا: محاولات الأولى لفرنسا للبحث عن البترول.

ثانيا: بواكير الإكتشافات النفطية في الجزائر.

ثالثا: عمليات إستغلال الحقول النفطية.

الفصل الأول: واقع اكتشاف الثروة النفطية في الجزائر.

بدأ استغلال مصادر البترول في الجزائر إبتداءا من العهد الفينيقي نحو عام **1200** ق م، وتواصل استخدامه من طرف البيزنطيين في القرن الخامس، ومع العرب في القرن السابع، والأتراك في القرن الخامس عشر، وبعد وقوع الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية تولت هذه الأخيرة مهمة البحث والتنقيب عن البترول الجزائري خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

أولا: المحاولات الأولى لفرنسا للبحث عن البترول.

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن البترول في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام **1870م** بأولى محاولتها عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر[1]، وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح النفطية فوق سطح الأرض[2].

يعد حقل عين الزفت بحوض واد الشلف هو أول ما اكتشف في هذا المجال بالجزائر، وذلك سنة **1890م**[3] الذي ظل ينتج حوالي **50** ألف طن سنويا حتى عام **1925م**[4]، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون **(strabon)** وليون أفريكان **(léon african)** لحقل

[1] **مساعد أسامة صاحب منعم**، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1930-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، 2010م، ص: 229.

[2] **وهيبة زمال** ، المرجع السابق، ص :127.

[3] **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 77.

[4] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص: 229.

تيلونت الواقع في شمال غرب الجزائر[1] "غليزان"[2]، الذي بدأ بالإنتاج عام **1914م**، وكان ينتج ما يقارب **30** ألف طن حتى نضوبه في **1940م**[3].

إن أمثال هذه الاكتشافات وإن لم تكن على سبيل الصدفة لم تحط لما تستحقه من البحث والتنقيب، إذ كانت الدلائل وجود النفط فيها تظهر على السطح الأرض دون الحاجة إلى تحسسها بوسائل أخرى ولا تنتظر إلا أشغال الحفر، ما يؤكد ذلك هي الأسماء التي أطلقها السكان على هذه المناطق لما أنكشف مضمونها على السطح مثل: عين الزفت ووادي القطران[4].

وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى في المناطق الشرقية، فتم سنة **1917م**[5] اكتشاف منابع البترول من أرفع أنواع الموجودة بالدنيا في جنوب ديرا " **12** كيلو متر شمال بلدة سيدي عيسى"، وقد حفرت لها أبار بصفة بسيطة يتراوح عمقها بين **12** و**25** متر، تنتج نحو خمسة آلاف لتر كل يوم، أي حوالي **17%**من الأسانس، و**13%** من وقود آلات الفلاحية "غازوال، و**18%** من بترول المصابيح[6].

كما شهدت المدة مابعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت عام **1932م** على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط، غير أن تلك المحاولات لم

---

[1] **وهيبة زمال** ، المرجع السابق، ص: 127.

[2] **غليزان** : مدينة شهيرة بمالها من القيمة الفلاحية الكبيرة، تقع في سهل وادي مينا، وهي شديدة الحرارة صيفا، ونالت غليزان شهرة باكتشاف آبار النفط فيها، وتلك الآبار توجد إلى جانب قرية مجليد، أنظر: **أحمد توفيق المدني**، كتاب الجزائر، منشورات ANEP، الرويبة، 2010م، ص: 280.

[3] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص: 230.

[4] **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 77.

[5] **الشيخ أحمد الشريف الاطرش سنوسي**، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص: 1215.

[6] **أحمد توفيق المدني**، جغرافية القطر الجزائري، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص: 61.

تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجاريا[1]، ولهذا الفشل مجموعة من أسباب أهمها:

- ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التنقيب على النفط.
- اقتصار جهود التنقيب على المناطق الساحلية والغربية.
- كثرة الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلا دون نجاح تلك الجهود.
- صعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة[2].

ومن أهم أسباب فشل عملية التنقيب في الجزائر هو إدراك فرنسا أن إقامة صناعة على أساس البترول سيسهم في إنشاء كتلة عمالية جزائرية تطالب بتحسين ظروفها المعيشية بعد أن تحصن نفسها بإطار نقابي لإعطاء شرعية لحركته المطلبية على شكل مظاهرات وغيرها والتلويح بقلب الأوضاع، من هنا فإن الاستعمار وجد من مصلحته الإبقاء على أوضاع الجهل والتفكك لمنع التكتلات المنظمة[3].

وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للبترول التي برزت أثناء الحرب العالمية الأولى، وجدت السلطة الفرنسية نفسها ملزمة بالبحث عنه في مستعمراتها خاصة الجزائر بعد تأكدها من عدم وجوده في أراضيها[4].

وعليه شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها[5]، فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية **(bureau des recherches petrolier) (b.r.p)**أسندت إليه مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية

---

[1] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص: 127-128.

[2] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص: 230.

[3] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م، ص: 40.

[4] **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 48.

[5] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص:128.

للشركات العامة، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه السياسة ووضعها حيز التنفيذ تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول المعروفة بسنريبال وذلك عام **1946م**[1] التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة الشلف[2].

وقد إنتهت بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي القطران بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد **100**كم جنوب الجزائر العاصمة في عام **1948م**[3]، يتراوح عمقه بين **230**و **600م**، والنفط المستخرج منه هو من عينة ممتازة[4]، وقد كان هذا معروفا لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبمعدل **48** ألف طن سنويا، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام **1960م**[5].

جدول يوضح الإنتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق في المنطقة الشمالية **1949–1962م**:

العام	انتاج حقل وادي القطران	انتاج جبل العنق	المجموع
1949	300	.	300
1950	3700	.	3700
1951	7360	.	7360
1952	42030	.	42030
1953	84400	.	84400
1954	75760	.	75760

[1] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص: 231.

[2] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص: 128.

[3] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص: 231.

[4] **الحاج موسى بن عمر**، المرجع السابق، ص: 41.

[5] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص: 128.

1955	57617	.	57617
1956	33537	.	33537
1957	13140	.	13140
1958	3190	.	3190
1959	3740	.	3740
1960	4240	350	4590
1961	3510	4392	7902
1962	5181	5003	10184

المصدر: **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص ص: 231-232.

لقد جرت محاولات أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة، واستمرت الأبحاث وأشغال التنقيب جارية في المناطق التلية نظرا لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينيات إلى أبسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفر المياه[1]، ومع ذلك فإن هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا من تغطية سوى 6.58% من احتياجاتها النفطية حتى عام **1956م** تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري[2].

وفي محاولة للكاتب لويس أرمون **(louis armmand)** تقييم الاستثمار في الشمال الإفريقي حتى سنة **1954م** أشار فيها إلى أن هذه المنطقة بقيت على حالها منذ القرن التاسع عشر، ولم يطرأ أي تغيير إلا في منطقة الساحل من أجل التصدير وتطوير الضفة الشمالية

[1] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص: 42.

[2] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص:231.

للمتوسط، وهو ما دفع الأمريكيين إلى نعت السلطات الاستعمارية في الجزائر بالإمبريالية والاستغلال[1].

لقد أظهرت الحرب العالمية الثانية الطبيعة الإستراتيجية للبترول، وأثبتت أن امتلاك البترول يشكل الأداة الفعالة لإثبات القوة الاقتصادية والعسكرية، مما دفع السلطة الفرنسية من خلال تجربتها إلى قناعة أنها لا يمكن أن تدع أرصدتها تحت رحمة المساهمة الوحيدة للشركة الفرنسية للبترول **(c.f.p)**من أجل استغلال حقول الشرق الأوسط في إطار بترول العراق[2].

وبمرور الزمن انخفض مستوى إنتاج البترول في المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة[3]، ومنذ ذلك الحين ظهرت أهمية المناطق الصحراوية وبشكل فجائي في هذا المجال بالرغم من العقلية السائدة التي لا تشجع العمل والاستثمار هناك[4].

[1] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص:42.

[2] **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 79.

[3] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص:232.

[4] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص : 43.

ثانيا: الاكتشافات النفطية في الجزائر.

مع بداية الأربعينات من القرن العشرين انتشرت في العالم حمى البحث عن البترول نظرا لازدياد الحاجة إليه كمصدر أساسي لطاقة خلال الحرب العالمية الثانية، فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية صوب الصحراء الجزائرية بالتعاون مع حلفاءها في الميدان التقني والمالي[1]، نظرا لعدة أسباب:

- الحصيلة الضئيلة والانخفاض المستمر في إنتاج المناطق التلية، وتزايد الطلب عليه في الحرب العالمية الثانية.
- الدلائل على إمكانية وجوده في الصحراء منذ العشرينيات من القرن **20** حسب ملاحظات بعض المختصين.
- معاناة فرنسا في توفير احتياجاتها من النفط حيث كان اعتمادها على مصادر خارجية.
- إعادة إعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية والسعي لنهوض باقتصادها.
- الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي بسبب تسديد أثمان ما تحتاجه من النفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية[2].

وعلى ضوء ما سبق أدركت فرنسا أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب الصحراء الجزائرية التي أصبحت أملا لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض عطشها له[3].

ولأجل التنقيب عن البترول أسست فرنسا لجنة لدراسة إمكانيات المناطق الجنوبية، والتي تتضمن مكاتب وأهمها:

---

[1] **صفاء عريق**، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954-1962م، مذكرة ماستر في تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014م، ص:40.

[2] **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 79.

[3] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص:230.

1-مكتب التنقيب: أنشئ عام **1945م** كلف بمراقبة جميع البرامج والتعميمات المالية والفنية ومراقبة شركات البحوث والتفتيشات، إلى جانب هذه المكاتب هناك منظمات خاصة تعمل بتوجيه الحكومة الفرنسية مثل شركة الدراسات للتجهيز المنجمي والصناعي والجمعية الأوروبية الإفريقية المنجمية والصناعية[1].

2-مكتب البحوث المنجمية: أنشئ عام **1948م** يتولى مهمة التفتيش عن الموارد الطبيعية الموجودة بالجزائر، ولقد قام بعدة بحوث في نواحي كولمب بشار وتندوف والهقار.

3-مكتب التنظيم الصناعي للإتحاد الفرنسي: أسس في 14 جوان **1950م**، وهو تابع لرئاسة الوزارة الفرنسية حيث هدفت فرنسا من خلاله إلى:

- التنسيق الصناعي بين مختلف أجزاء الإتحاد الفرنسي.
- النظر في إمكانية تحقيق برامج اقتصادية وصناعية واسعة تراعي فيها المنابع الطبيعية الموجودة والمصالح الفرنسية السياسية والفنية والعسكرية.
- تحديد أماكن معينة يركز فيها التجهيز الصناعي، وتكون بمثابة مراكز صناعية كبرى[2].

4-المكتب الصناعي الإفريقي: أنشئ هذا المكتب في **1951م** وهو تابع لرئاسة الوزارة الفرنسية وله ميزانيته الخاصة، ويتلخص دوره في :

- تنفيذ القرارات الاقتصادية والصناعية المتعلقة بإفريقيا.
- توسيع المنظمات الصناعية واستثمار الموارد الطبيعية الإفريقية.
- تشجيع كل محاولة لاستغلال الصحراء[3].

---

[1] **سارة بن علو، زهيرة كبيري**، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وردود الفعل الشعبية منها 1957-1962م، مذكرة ماستر في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017م، ص:42.

[2] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص: 44.

[3] المرجع نفسه، ص: 44.

وبالعودة إلى الارتباطات التاريخية بين البترول والصحراء فإننا نجد الجيولوجي كيلييان **(killian)**كان أول من صرح باحتمال وجود بترول في الصحراء، غير أنه لم يجد آذانا صاغية وقتها، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات التقنية ونقص التجربة الفنية لدى الفرنسيين مقارنة مع الإنجليز والأمريكان، إضافة لعدم وجود استثمار في الصحراء كما هو عليه في الشمال[1].

وتعتبر سنة **1952م** بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء، وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص التي غطت **600.000** كلم مربع إستفادت منها أربع شركات[2]:

- الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر **(S.N.REPAL)**تولت عملية الحفر سنة **1952م** بمنطقة بريان بغرداية.
- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر **(S.F.P.A)** كانت أول بداية لها في منطقة القليعة "المنيعة" سنة **1953م**[3].
- شركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء**S.R.E.P.S)** (في ديسمبر **1953م** شرعت في الحفر في منطقة جبل برقا جنوب عين صالح.
- شركة بترول الجزائر [4] **(C.P.A)** تولت الحفر بتيميمون سنة**1954م**[5].

وقد خصصت السلطات الفرنسية ميزانية معتبرة لعدد من البلديات الصحراوية بهدف تجهيزها وتنميتها لتكون مناسبة بحجم الاستثمارات الأجنبية التي ستزداد في الجنوب الجزائري

---

[1] **صفاء عريق** ، المرجع السابق، ص: 40.

[2] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص:49.

[3] **صفاء عريق**، المرجع السابق، ص: 42.

[4]**شركة بترول الجزائر (S.P.A)**: شركة محدثة في مارس 1953، وقد تم الاكتتاب فيها بـ65 بالمئة منقب مجموعة الملكية دوتش شال، وبـ 35 بالمئة من قبل المجموعة الفرنسية، **أنظر: كوليت، فرانسيس جونسون**، الجزائر خارجة عن قانون ، تر: محمد المعراجي، وزراة المجاهدين، الجزائر، 2014م، ص: 180.

[5]**أم كلثوم محمدي**، السياسة الفرنسية إزاء الصحراء الجزائرية 1954-1962م، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2012-2013م، ص: 31.

خلال الفترة القادمة بعد ظهور بوادر اكتشاف الغاز والبترول في الصحراء[1].

لقد كانت أشغال البحث والتنقيب لا تستهوي المستثمرين الخواص، حيث كانت مكلفة جدا وغير مضمونة النتائج، من أجل ذلك تكلفت الحكومة بدعمها وتمويلها على شكل استثمارات بدون فوائد[2]، وهذا ما جعل الشركات تتهاتف للحصول على ترخيص استثمار منجمي وبترولي، مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار بشكل كبير منذ عام **1956م** إلى **1957م** ليبلغ **40** مليار فرنك فرنسي وهو المبلغ الذي أنفق خلال الخمس سنوات السابقة، أما في عام **1958م** فقد بلغ حوالي **600** مليار فرنك فرنسي[3].

ومن هنا انطلقت المشاريع الخاصة بالنقل والتهيئة القاعدية بخلق مناصب للمستثمرين، وأيضا لجذب المستوطنين لهذه المنطقة المهمشة سابقا وللتخفيف من الصعوبات الطبيعية الموجودة بالصحراء مثل الحرارة المرتفعة وندرة المياه وبعد المسافة[4].

بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الكبري خلال عام **1954م** أي في نفس السنة التي اندلعت فيها الثورة التحريرية الجزائرية، فتم تسجيل أول اكتشاف في حقل برقا للغاز الطبيعي[5] في مارس **1954م** على يد مجموعة الأبحاث واستغلال البترول الصحراوي **(C.R.E.P.S)** على عمق **1400**م في المنطقة الجبلية أهنات على بعد **120**كلم جنوب غرب عين صالح[6]، ثم حقل ايجلس عام **1954م**[7] وهو أقرب إلى الحدود الليبية، تتراوح أعماق أباره

---

[1] **صفاء عريق**، المرجع السابق، ص:42.

[2] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 67.

[3] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: 67.

[4] **صفاء عريق**، المرجع السابق، ص: 42.

[5] **صالح العقاد**، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأجلو المصرية، مصر، 1993م، ص ص: 473-474.

[6] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 89.

[7] **شهرزاد زهيب، حليمي حكيمة**، القطاع النفطي بين الواقع الإرتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد 9، ص:50.

بين **110** و**400** متر، ويبلغ إنتاجه **1.8** مليون طن سنويا[1].

أما تاريخ إنتاج البترول الفعلي في الجزائر يعد عام[2]**1956م**، حين اكتشف أول حقل بترولي في الصحراء وهو حقل عجيلة[3]، واقع في جنوب شرق الجزائر ضمن ما يعرف بحقول بولیناك في الصحراء الشرقية من قبل شركة كريبس الفرنسية[4].

ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها إلى الأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية ابتداء من عام **1955م**[5]، فتم اكتشاف حقل حاسي مسعود[6]من قبل شركة سنريبال وسفب[7] وذلك في **12** جوان **1956م**، على عمق **330** متر تبلغ كثافته **140** متر[8]، وبوشر الإنتاج منه عام **1957م**[9]، وتقدر كمية النفط به من **200** مليون طن إلى **600** مليون طن[10]، وتمتد منه أنابيب إلى مرسى بجاية تبلغ طاقتها **10** ملايين طن في السنة[11]، ويعد هذا الحقل أمل لفرنسا حيث

---

[1] **عبد القادر علي حليمي**، جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968م، ص:245.

[2] **هوارية زيتوني**، أثر تغييرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والتنمية، جامعة إبن خلدون تيارت، 2010-2011م، ص: 33.

[3] **حاج قويدر عبد الهادي**، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري، 1986-2009م، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد تنمية، جامعة وهران، وهران، 2011-2012م، ص: 30.

[4] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، ص: 233.

[5] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص: 128.

[6]**سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك زاير**، إنهيار أسعار البترول الإقتصاد الجزائري –التداعيات والحلول،مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد 6، 2018م، ص: 352.

[7] **مساعد أسامة صاحب منعم**، المرجع السابق، المرجع السابق، ص: 234.

[8] **محمد لحسن أزغيدي** ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956_1962م، دار الهومة، الجزائر، 2009م، ص259.

[9] **حافظ برجاس**، الصراع الدولي على النفط العربي، تق: محمد المجذوب، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2000م، ص: 160.

[10] **بترول المغرب العربي: مشاكله اليوم وغدا**، المجاهد، العدد 27، 1958/07/22م، ص: 1.

[11] **عبد الوهاب بن منصور**، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1968م، ص: 59.

أعلنت الحكومة الفرنسية بأنه "لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط"، وقد وضع برنامج لاستغلال هذا الحقل من خلال إنتاج **15** مليون طن خلال **5** سنوات[1].

وتعتبر هذه الحقول من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ماقيمته **400** ألف برميل يوميا، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها[2].

توالت فيما بعد اكتشافات عام **1958م** كحقل زارزاتين[3] الذي تبلغ أبعاده **9x5** ميل، ويوجد بتروله في تكوينات السيلوري والديفوني، ويقدر رصيد طبقات الديفوني وحدها بنحو **240** مليون طن على عمق بين **400** و **500** قدم، وقد إرتفع إنتاج هذا الحقل إلى **7.5** مليون طن عام **1962**[4]، وحقول أخرى لاتقل أهمية وهي: تين فوي، تيقنتورين، الأدب الأعشب، أهانيت، تابانكور، تادميت كلتا، دجوا[5].

جدول يوضح عدد آبار التي حفرت في هذه الحقول:

الموقع	عدد الآبار
زارزاتين	88
إدجلاح	150
تين فوي	15
أهانيت	22

[1] **يسرى محمد أبو العلا**، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008م، ص ص: 438-439.

[2] **كحيل احمد وآخرون**، إستخدام العوائد النفطية "دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر النرويج، مذكرة ماجستير في إقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016م، ص: 87.

[3] **وهيبة زمال**، المرجع السابق، ص: 129.

[4] **محمد سعودي**، الوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص: 650.

[5] **وهيبة زمال** ، المرجع السابق، ص: 129.

تيقنتورين	40
الأدب الأعشب	22
المجموع	337

المصدر: **لمياء بوقريوة**، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 108.

وفي سنة **1959م** تم اكتشاف حقل حاسي القاسي على بعد **80** كلم جنوب حاسي مسعود، ويقدر احتياطي هذا الحقل بـ **150** ألف طن، من قبل الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر**(S.N.REPAL)** على عمق متوسط يساوي **2400م**[1].

وإثر هذه الاكتشافات أخذت النفقات المخصصة لعمليات التنقيب ترتفع، ففي سنة **1958م** وصلت إلى ثمانين مليار فرنك، خصص منها ثلاثون مليار فرنك وجهت لأعمال الاستكشاف وخمسة وأربعون مليون لاستغلال والنقل وفي سنة **1959م** وصلت إلى **140** مليار فرنك فرنسي[2].

[1] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 91.

[2] **علي أحمد مسعود**، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص: 211-212.

ثالثا: عمليات استغلال الحقول النفطية.

شرعت السلطة الإستعمارية مباشرة بعد اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية إلى قيام بعمليات تمكنها من نهب هذه الثروة تمثلت فيما يلي:

1- الإنتاج النفطي:

لقد ترتب عن هذه الكشوف المتلاحقة والتوسع في عمليات الحفر والاستغلال وازدياد التعمق في حدود الحقول والكميات الاحتياطية، تطور الإنتاج واطراده بسرعة كبيرة، حيث إرتفع من نحو نصف مليون طن في سنة **1959م** إلى أكثر من **8** ملايين طن سنة **1960م** ليتضاعف تقريبا بعد سنة، فلقد كان الإنتاج في حقل حاسي مسعود سنة **1960م** مقدرا بنحو **607** طن موزعا بين شركة ريبال بـ **407** مليون طن والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر بـ **2**مليون طن، دون حساب إنتاج الآبار المنجزة في هذه السنة التي يتوقع أن يكون إنتاجها بنحو **600** ألف طن إضافية[1].

أما ما يخص حقول إيجلي وبالاعتماد على احترام الأجل المحدد لإنجاز خط الأنابيب الذي يصل هذه الحقول بالساحل، والمتوقع في أكتوبر **1960م**، فإنه كان ممكنا إنتاج **107** مليون طن في هذه السنة وهو ما يرفع الإنتاج المتوقع للصحراء الجزائرية من البترول إلى نحو **8.5** ملايين طن[2].

وفي تقرير للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية مؤرخ في فيفري **1961م** قدرت فيه هذه المنظمة كميات الإنتاج البترولي في الصحراء سنة **1961م** بما يتراوح بين 16 إلى **17.7** مليون طن، بعدما بلغ ما مقداره سنتي **1959 و1960م** على التوالي **1.8** مليون طن **8.6** مليون طن، وقد قدر متوسط الإنتاج اليومي بأكثر من **370** ألف برميل في اليوم خلال شهر مارس **1962م** أي بزيادة تقدر بـ **10**بالمئة مما كان عليه قبل سنة في نفس الشهر[3].

---

[1] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 96-97.

[2] المرجع نفسه، ص: 97.

[3] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: 89-90.

وحسب دراسة قام بها الأستاذ أ.ج. مايير (**AJ. MEYER**) في الجزائر قدر معدل إنتاج البترول بـ: 1مليون برميل في اليوم لمدة تمتد بين **15** إلى **36** سنة، ووفقا لتقديرات أخرى كان يتوقع أن يصل الإنتاج إلى **240**مليون برميل سنة **1963م** بست مرات عما كان عليه الإنتاج سنة **1960م** أي في ظرف خمس سنوات[1].

وعلى مستوى الاستثمارات فإن هذا القطاع قد حقق في الفترة الممتدة بين **1959-1962م** قرابة **60%** من الاستثمار المنتج الإجمالي، وزيادة على ذلك فإن بنية الإنتاج الصناعي تظهر أن مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام قد إنتقل تدريجيا من نسبة 14% سنة **1958م**، إلى 34% سنة **1960م**، إلى **48** بالمئة سنة **1962م**، حيث يحتل هذا القطاع بين مجمل الصادرات مستوى **58%** سنة **1959**، ونسبة **54%** سنة **1960-1962م** و**95%** سنة [2]**1962م**.

ب)-النقل النفطي:

لقد واجهت الشركات المنقبة عن البترول مشاكل كثيرة بعد اكتشاف النفط وكان أكبرها مشكلة نقل الثروات من مناطق استخراجها إلى أقرب الموانئ في البلاد حتى يتم شحنها للدول الأجنبية وعلى رأسهم فرنسا، وهو ما جعل الشركات الأجنبية تتسارع للعمل على مد الأنابيب الناقلة لخام البترول والغاز من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير[3].

وبالفعل مد الفرنسيون من أجل استغلال نفط حاسي مسعود الخام أنبوبا بسرعة 4 كلم يوميا يبلغ قطره **15** سم[4] لينقل النفط إلى تقرت عبر **170** كلم من الصحراء[5] ثم ينقل عبر السكك الحديدية إلى غاية ميناء سكيكدة[6]، ولقد وصلت الشحنة الأولى التي غادرت حاسي

---

[1] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 98.

[2] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: 90.

[3] **صفاء عريق**، المرجع السابق، ص: 44.

[4] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 99.

[5] **يسرى محمد أبو العلا**، المرجع السابق، ص: 444.

[6] **عاشور شرفي**، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص: 1281.

مسعود في **30** ديسمبر **1957م** إلى سكيكدة في **11** جانفي **1958م** بعد أن قطعت هذه المسافة في ظرف **12** يوم، ورغم الخدمات التي قدمها هذا الإنجاز، إلا أن إمكانيات هذا الأنبوب تبقى محدودة، حيث بلغت **600** طن يوميا أي مايعادل **200** ألف طن سنويا بقليل، ولقد تم نقل **400** ألف طن من البترول إلى ساحل الأبيض المتوسط بهذه الكيفية[1].

وفي سنة **1959م** تم إنشاء أول أنبوب في الجزائر هو أنبوب بترول بجاية وحوض الحمراء الذي بلغ طوله **660** كلم وقطره **60** سم، يصرف في الوقت الحالي مايزيد عن **14** مليون طن سنويا، وقد قامت بإنشاءه الشركة الفرنسية **(SOPEG)**، لصرف بترول حاسي مسعود ومنطقة الصحراء الشمالية الشرقية، وبخصوص منطقة الصحراء الجنوبية الشرقية، فتصرف جل بتروله عن طريق الأنبوب الرابط بين عين أميناس وميناء السخيرة بالقطر التونسي الذي أنشأته شركة **(TRAPES)** الأمريكية سنة **1960م**[2] ويبلغ طوله **780** كلم وقطره **60** سم وله طاقة على صرف 17 مليون طن سنويا[3]، وهذا الخط بني لنقل بترول حقول الدجلة وزرازتين وتيقونتورين وأديب لارس وتان أملل، تن فوي[4].

ويعتبر أهم أنبوب بترولي في الجزائر الذي تم إنشاؤه في **10** فبراير **1966م** من طرف شركة سونطراك[5] يربط بين حوض الحمراء حاسي مسعود أرزيو، يمتد لمسافة **801** كلم بين حاسي مسعود وأرزيو، ويبلغ قطره **28** بوصة وطاقته نحو **22** مليون طن سنويا[6].

بالإضافة إلى أنابيب أخرى لا تقل أهميتها على سابقتها وهي:

---

[1] **الحاج موسى بن عمر**،بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر،ص: 99.

[2] **عبد القادر علي حليمي**، المرجع السابق، ص: 246.

[3] **عريق صفاء**، المرجع السابق، ص: 43.

[4] **عبد القادر حليمي**، المرجع السابق، ص: 248.

[5] المرجع نفسه، ص: 248

[6] **محمد أزهر سعيد السماك**، جغرافية النفط، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2010م، ص: 237

-خط أنابيب أوهانيت/حوض الحمراء: يبلغ طوله **586** كلم وهو أطول خط يعمل بالصحراء، وينقل حوالي **7.8** مليون طن سنويا دون أي ضخ بسبب الإنحذار الطبيعي نحو حوض الحمراء، ويعتبر أضخم خط أنابيب عامل في العالم.

- خط أنابيب القاسي-العقرب/ حوض الحمراء: يبلغ طوله **120** كلم وينقل إنتاج حقلي القاسي والعقرب اللذان بلغا حوالي مليون طن في العام منذ **1961م**.

- خط أنابيب حاسي الرمل/ احوض الحمراء: طوله **296** كلم عام **1961م** وهو خاص ينقل الغاز المكثف وتبلغ قوة هذا الخط مليون طن بالسنة.

- خط أنابيب روض البغل/ حوض الحمراء: طوله **110** كلم وبني عام **1963م**[1].

3- التسويق النفطي:

لقد أدى تطور الصناعة النفطية الفرنسية إلى زيادة استهلاك المحروقات إذ كان مجموع ما استوعبت السوق الداخلية الفرنسية ما استهلكه قطاع النقل البحري قرابة **10** ملايين طن سنة **1950م**، ليرتفع خلال ست سنوات إلى حوالي **19** مليون وبين سنتي **1957** و**1959م** سجل تطور السوق الفرنسية للمحروقات زيادة تقدر بـ **7.5%**، وبالرغم من أن سنة **1959م** قد اتسمت بنوع من الركود في هذا القطاع إلا أن تقدم قد سجل في استهلاك المحروقات المنزلية والبنزين الزراعي، أما بنزين السيارات فلم يتطور استهلاكه بنفس الوتيرة التي تطورت بها حظيرة السيارات في فرنسا، وبخصوص حركة المبادلات مع الخارج بخصوص الموارد البترولية فقد بقيت مستقرة على المستوى الكمي وعلى المستوى النوعي[2].

ولقد كان متوقعا أن يسجل تطور معتبر في هذا التبادل وحركته في غضون سنوات الستينات، وهذه نتيجة لعدد من المصانع التي بنيت في العديد من البلدان الأوروبية التي كانت تستورد هذه المواد البترولية، ووفقا لمصادر لجنة البترول للمنظمة الاقتصادية المشتركة لأوروبا **(O.E.C.E)** فإن كميات احتياطية مخزنة تساوي احتياطات المنظمة خلال **4** أشهر من الزمن

[1] **يسرى محمد أبو العلا**، المرجع السابق، ص: 445.

[2] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 110.

على الأقل وتكون قد انتقلت إلى التكرير أو التوزيع، ويشكل هذا الأمر ثقلا ضاغطا للصناعة، حيث أن الطاقة الإجمالية لتخزين الصناعة البترولية تبلغ حتى سنة **1961م 11** مليون متر فقط مكعب إذا إستثنينا ما يمكن أن تخزنه خطوط الأنابيب في الصحراء[1].

ومن خلال المقارنة بين حالة الاستهلاك المحلي في الجزائر سنة **1950م** وبين حالة مثيلة في سنة **1958م** فيما يخص المنتجات البترولية يتباين لنا مدى تطور استهلاك هذه المواد:

المواد	1950 بآلاف الأطنان المترية	1958 بآلاف الأطنان المترية	نسبة الزيادة بالمئة
غاز لين المحركات	179.4	269.3	50
بنزين أبيض	0.8	2.2	175
كيروزان	59.7	83	47
زيت الغاز	126.6	219.4	72
زيت الوقود	159.6	316.9	103
زيوت التشحيم	13.3	26.9	15
بيتومين	30.3	101.1	236
وقود الطائرات	15.5	37.8	144
المجموع	589	1057.2	79

المصدر: **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، ص: 99-100.

من هذا الجدول يتضح أنه خلال الفترة المشار إليها زاد الاستهلاك البترول بوجه عام بنسبة قدرها **79%** وهي نسبة معتبرة في ظرف ثماني سنوات.

ورغبة في تلبية طلب الاستهلاك المحلي من المشتقات البترولية تقرر إنشاء معمل للتكرير في الجزائر، وعلى ذلك قامت جميع الشركات العاملة في مجال التسويق في الجزائر بإنشاء شركة

[1] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 113.

تكرير البترول **(ARPA)** برأس مال قدره ألف مليون فرنك قديم، وكانت بداية الأشغال بنائه في جوان **1961م** بحي جسر قسنطينة بالجزائر العاصمة[1].

وفي مجال الغاز الطبيعي يمكن تزويد الأسواق المحلية الصغيرة بنحو **20** مليون قدم مكعبة يوميا عن طريق مد خطوط فرعية تخرج من الخط الرئيسي للأنابيب الذي يربط حاسي الرمل بمنطقة الساحلية بالقرب من وهران، وفي هذا السياق تأسست شركة لمد وتشغيل شبكة خطوط الأنابيب التي تمتد من حقل حاسي الرمل إلى مدينتي الجزائر ووهران بمساهمة الشركة الفرنسية لبترول الجزائر **(S.E.P.A)** والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر **(SN.REPAL)** وشركة كهرباء وغاز الجزائر **(E.G.A)**[2].

ذكرت مجلة "بتروليوم تايمز" في عددها الصادر في **23** مارس **1962** أنه تأسست شركة لإنشاء مصنع للمنتجات البتروكمياوية في أرزيو، منها خط الأنابيب الغاز الذي ينطلق من حاسي الرمل برأس مال قدره مليونان ونصف من الفرنكات الجديدة، وأشارت المجلة أن الدراسات التي أجريت قامت على أساس إنتاج **80** ألف طن من غاز الإثيلين و**30** ألف من غاز البروبيان و**30** ألف طن من غاز البتادين[3].

ولقد أعد مشروع لتموين مدينتي الجزائر ووهران بالغاز الطبيعي وذلك عبر شبكة للأنابيب تتكون من قسمين:

- جذع مشترك يمتد من حاسي الرمل إلى أرزيو بأنبوب قطره **24** بوصة يصل إلى مدينة غليزان ثم بقطر **20** بوصة من غليزان إلى أرزيو.
- فروع تنبثق من الجذع نحو وهران وسان بارب بتليلات وسان لوسيان وسيدي بلعباس إنطلاقا من أرزيو، وفروع أخرى لتموين كل من أورليون فيل والبليدة والجزائر والرويبة ورغاية انطلاقا من الجذع المشترك في غليزان، وقد قدر هذا الاستثمار بـ **320** مليون

[1] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 115.

[2] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: 104.

[3] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 116.

فرنك جديد إجمالا، حيث يمتص الجذع المشترك مبلغ **220** مليون فرنك جديد، و100 مليون الباقية للخطوط الفرعية[1].

ومن أجل هذا الغرض نشأت شركة خاصة سميت "شركة النقل حاسي الرمل-أرزيو **(SO.T.H.R.A)** وقد حدد رأسمالها بـ **60** مليون فرنك جديد تمتلك منه الشركات البترولية المعنية حصة 65%، فيما خصصت نسبة **35%** الباقية لكهرباء وغاز الجزائر **(EGA)** ويسمح هذا المشروع بتغطية الاحتياجات المحلية، ويبقى هامش واسع لإمكانية التصدير[2].

ومجمل القول وأمام هذه الإمكانيات الاستثمارية، تجدر الإشارة إلى الاستثمارات التي تم تحقيقها أو التي كانت في حيز التحقيق ويمكن أن يجملها في هذا الجدول:

تكاليف بملايين الفرنكات	1957	1958	1959	1960
الابحاث النفطية	64	29	37.5	45
التطوير والإستغلال	5	20	23	50
النقل النفطي	-	14	51.5	35
المجموع	69	63	122	130

المصدر:**الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، ص: 105.

تعتبر هذه الإكتشافات تتويجا للأبحاث الطويلة التي أجريت في الصحراء الجزائرية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وبذلك حسم الخلاف بين العلماء والباحثين حول إمكانية وجود المحروقات في الجزائر.

[1] **الحاج موسى بن عمر**،بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر،ص: 116-117.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 117.

الفصل الثاني: إنعكاسات إكتشاف البترول على الثورة الجزائرية.

أولا: المشاريع الفرنسية في الجزائر بعد 1956.

ثانيا: إستراتيجية الجزائرية لإحباط المشاريع الفرنسية.

ثالثا: تأثير إكتشاف البترول على المفاوضات.

الفصل الثاني: انعكاسات اكتشاف البترول على الثورة الجزائرية.

بعد الاكتشافات النفطية التي حققتها السلطات الاستعمارية في الصحراء الجزائرية، شرعت في إعداد سياسة محكمة في جميع المجالات تمكنها من استغلال البترول الجزائري لخدمة اقتصادها، فأثرت بذلك على مسار الثورة التحريرية، وعلى المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، وهذا ما سنتطرق في العناصر التالية:

أولا: المشاريع الفرنسية في الجزائر بعد اكتشاف البترول.

1-في المجال السياسي والإداري:

لقد كانت سلطات الاحتلال الفرنسي تهدف لرسم سياسة محكمة تجعل الصحراء الجزائرية ضمن وضعية خاصة إداريا وسياسيا، فعمدت إلى اتخاذ إجراءات ووسائل تضمن لها تواجدها بصفة خاصة في الصحراء، وبالتالي تحقيق أهدافها ومصالحها القريبة والبعيدة المدى، ومن جملة هذه الوسائل في المجال السياسي نذكر:

-تأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S): بموجب قانون **57/17** الصادر في **1957/01/10م** أنشئت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[1] باقتراح من السيد هوفوي بوانيي[2] ويتحدد دور هذه المنظمة في الاستغلال والترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية[3] تابعة لفرنسا "موريتانيا، السودان، النيجر، تشاد" يفصل بينها صحراء الجزائر، ثم يجري تجميع الأراضي المفصولة

[1] **Djamal kharchi**, colonisation et politique d'assimilation en alge'rie 1830-1962,editions casbah, alger, 2004, p : 511.

[2] **رضوان شافو**، موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 19، 2013م، ص:222.

[3] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 122.

ويوضع لها نظام أساسي يجعل منها إقليما وطنيا فرنسيا[1]، هذا تمهيد لفصل الصحراء في حالة اضطرار فرنسا إلى الاعتراف باستقلال الجزائر عبر التفاوض مع جبهة التحرير الوطني[2].

وتتمثل مهام هذه المنظمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في مايلي:

- ترقية المستوى المعيشي للإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار عادات وتقاليد السكان.
- إقامة منشآت خاصة بالنقل والاتصالات.
- تشجيع إقامة صناعة إستخراجية وتحويلية[3].

- تأسيس وزارة الصحراء: أنشئت وزارة الصحراء بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي في **13** جوان **1957م**، وقد كان أول من تولي مهام هذه الوزارة ماكس لوجان[4] وهذا الإجراء يمثل خطورة في تحقيق الخطة الفرنسية الهادفة لفصل الصحراء[5].

لقد كانت تعني هذه الوزارة بشؤون متعددة التي تضمنت تحت مسؤوليتها مديرية فرعية للمالية ومصلحة للمستخدمين والشؤون الإدارية ومصلحة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومصلحة للشؤون الصحراوية ومراقبة عامة للأمن[6].

---

[1] **محمد بجاوي**، الثورة الجزائرية 1960-1961م، تر: علي الخش، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 1961م، ص:316.

[2] **عمار ملاح**، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004م، ص: 213.

[3] **نور الدين عسال**، التنظيم السياسي والإداري الاستعماري للصحراء الجزائرية 1954-1962م، مجلة المواقف، العدد 10، 2007م،ص ص: 128-129.

[4] **ليلى تيتة**، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية1960م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد02، 2013م، ص: 191.

[5] **محفوظ قداش**، حكايات نارية شهادات حول الثورة التحريرية، تر: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص:187.

[6] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 127-128.

إن محاولة فصل الصحراء الجزائرية عرفت تطورا كبيرا باستلام ديغول الحكم في **1958م**، فقام بتعيين لويس جوكس كاتب دولة بمنصب الوزير الأول ليتخص بالقضية الجزائرية وفصل الصحراء، فكلف هذا الأخير أليفي قيشار بملف الصحراء[1] الذي زار في **12** جوان **1959م** منطقة ميزاب لتفقد أوضاع الصحراء بعد التغيرات الإدارية فيها.

ولقد قابل المستشار أوليفي قيشار بعض الشخصيات التي تتمتع بالنفوذ في الأوساط الشعبية كالشيخ بيوض[2] لمساومته وإقناعه بفكرة الفصل[3]فقال: "إنني مبعوث من طرف رئيس الجمهورية ديغول للمفاوضة معك في مستقبل الصحراء واستقلالها، فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترول وهي متاخمة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة وأعرب له عن استعداد فرنسا لتقديم العون لازم لتجهيز الدولة وأخبره أن خط ديغول الداخلي مفتوح وهو ينتظر الجواب"[4]، فكانت إجابة الشيخ بيوض: "بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان في ميزاب والشعانبة والمخاليف وغيرهم فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر فالقضية قضية الجميع ....."، فكانت إجابة الشيخ إجهاض لكل محاولة تسعى للنيل من الترابية الجزائرية[5].

وتكررت اللقاءات والزيارات إلى منطقة ميزاب منها زيارة "ميشال دوبيري" في أكتوبر **1959م**

---

[1] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 50.

[2] **الشيخ إبراهيم**: 1899-1981م ولد الشيخ بيوض في قرارة (منطقة ميزاب)، وكان رجل التصالح بين السنة والإباضية، كان نائب أميم مال جمعية العلماء وعضوا في هيئتها المديرة منذ 1931م، ومتحدثا باسم سكان ميزاب، أصبح عضوا في المجلس الجزائري 1951م، ثم مندوبا للشؤون الثقافية (بين مارس وسبتمبر 1962)، ألف كتبا تتعلق بتفسير القرآن، أنظر: **محمد حربي**، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عيد، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص ص: 184.185.

[3] **إيمان قرين**، المرجع السابق، ص: 73.

[4] **أم كلثوم محمدي**، المرجع السابق، ص:47.

[5] **بلجة عبد القادر**، المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية ولإستراتيجية الثورة لإفشالها، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 6، 2013، ص: 4.

حيث عقد اجتماع في بلدية غرداية[1]، حضره رؤساء بلديات واد ميزاب السبعة ونائب ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المنطقة في المجلس العمالي بورقلة، وقد حاول الوفد الفرنسي إقناعهم بتبني فكرة الفصل لكن الجميع رفضوا[2].

ولم يستسلم دوبيري إذ زار منطقة تمنراست وأحضر معه توارق تشاد ومالي والنيجر حيث جمعهم بالحاج أخموخ لمدة **7** أيام في فندق تينهنان وعرض على أخموخ أن يكون سلطانا على الصحراء فرفض الفكرة[3].

وفي سنة **1959م** بدأت تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها وهو حمزة بوبكر الذي كلفته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأييد للمشروع، وفي هذا الإطار عقد أول اجتماع بالأغواط سنة **1959م** هدف من وراءه إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييدها[4].

واجتمع حمزة بوبكر فعلا بالشخصيات الصحراوية مرة الأولى في بلدة الأغواط، ثم اجتمع مرة ثانية أثناء مأدبة في سانت أوجين من ضواحي العاصمة لكن الشخصيات الصحراوية، رغم كل ما بذله حمزة بوبكر لها من وعود ورغم كل ما لوح به من تهديدات رفضت المشروع وعارضت بقوة كل محاولة لتجزئة الوطن[5].

---

[1] **غرداية:** توجد مدينة غرداية جنوب الأغواط وعلى حافة اليسرى من وادي ميزاب، وتسمى هذه المنطقة بالشبكة أو بلاد ميزاب، وهي جوهرة الواحات ومن أشهر المدن الصحراوية، **أنظر: الساسي العوامر إبراهيم محمد،** الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م، ص: 37.

[2] **لخضر عواريب،** السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، 2012م، ص: 109.

[3] **أم كلثوم محمدي** ، المرجع السابق، ص: 47.

[4] **لخضر عواريب،** المرجع السابق، ص: 108.

[5] **الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر،** أعمالي في الثورة، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص: **50**.

وعاد حمزة بوبكر مرة أخرى إلى تنظيم اجتماع جديد ضم **54** شخصية من أعيان الصحراء في أفريل **1961م**، ولكن إضطر هذه المرة إلى الاستعانة بالشرطة الفرنسية لتجبرهم على الحضور، وتم اجتماع في بيت والي الواحات بورقلة لكنه فشل[1].

وأمام هذا الفشل الذريع وتمسك السكان المنطقة بالوحدة ورفضهم الانسياق وراء المؤامرات الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب، لجأت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب جديد تمثل في الضغط المالي ضد التجار الصحراويين بالشمال إذ هددهم مدير بنك الجزائر بإفلاس إن رفضوا تأييد المشروع، وبالفعل مارس البنك ضغوطا مالية خطيرة عليهم إذ ضيق الخناق على معاملاتهم المالية، ثم أشهر إفلاسهم، وقد أشرف على هذه العملية مدير بنك الجزائر الذي عرف باتصالاته بالمنطقة السرية[2].

وقد تكلفت هذه الأخيرة بتنفيذ الجزء الآخر من الفكرة يتمثل في تحطيم المتاجر الصحراويين بقنابل البلاستيك، وفعلا حطم البلاستيك أكثر من **90** متجرا في الشمال، أما الجنوب فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى نقل أكثر من **1500** عامل من العمال البتروليين في جهة ورقلة إلى المحتشدات الموجودة في الشمال[3].

ب– المجال الإداري:

بدأت السلطات الاستعمارية تنسج الخطوط الأولى لفصل الصحراء منذ اكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي عام **1956م**، حيث سارعت إلى ضرب الحصار والتطويق على المنطقة، وذلك بإصدار القوانين تفصل الجنوب إداريا عن بقية جهات الوطن، إذ جاء مشروع قانون هارسان الذي تقدم به مجموعة من النواب الفرنسيين إلى المجلس الوطني الفرنسي في

[1] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص:51.

[2] **لخضر عواريب**، المرجع السابق، ص: 110.

[3] **الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر**، المرجع السابق، ص: 51.

1957/02/28مالذي ينص على تأسيس مقاطعة فرنسية تحتوي على الجزائر العاصمة ووهران، أما قسنطينة وتلمسان فلكل منها حكم ذاتي، والصحراء تكون إقليم مستقل عن الشمال[1].

لإضفاء طابع الشرعية لقانون فصل الصحراء تم استخدام قرار **7** أوت **1957م** الخاص بالتنظيم الإداري بالجنوب تحت إشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، فأنشئت عمالتا الواحات والساورة[2]، والدخول إليهما يخضع لإجراءات قانونية خاصة، وقد أقيم حد فاصل لا يمكن تجاوزه إلا بأخذ رخصة في الولايتين[3]، حيث تم تحديد المناطق التي تدخل ضمن هاتين العمالتين كالتالي:

عمالة الواحات: مقرها الأغواط ومقسمة إلى ثلاث مناطق إدارية:

-المنطقة الإدارية للأغواط: التي تضم إقليم غرداية وجزء من البلدية المختلطة لجرفيل (البيض) الواقعة شرق "وادي زرقوم" إلى غاية ضيعة الكهلة.

- المنطقة الإدارية لورقلة: التي تضم إقليم الواحات وجزء من البلدية الوادي .

- المنطقة الإدارية لتوقرت التي تضم جزء من إقليم توقرت المتجمع بالمنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية إلى الشمال[4].

عمالة الساورة: مقرها "كولمب بشار"، وتضم قسما من منطقة عين الصفراء التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء، وهي مقسمة إلى منطقتين إداريتين:

---

[1] **بن يوسف بن خدة**، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م، ص: 40.

[2] **أحمد بن جابو**، السياسة الاستعمارية حول إستراتيجية التقسيم الإقليمي في الجزائر ما بين 1948-1962م، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 9، 2015م، ص: 131.

[3] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 48.

[4] **نور الدين عسال**، المرجع السابق، ص: 130.

-المنطقة الإدارية كولومب بشار: التي تشمل على البلديات المختلطة "كولب بشار" وهي بوزينة الأبيض الساورة، تندوف.

- المنطقة الإدارية لأدرار: التي تشمل بلديات توات وقورارة[1].

وحسب المادة الخامسة من هذا المرسوم فإنه ينصب على كل دائرة إما ضباط الشؤون الصحراوية، وإما موظفين مدنيين من هيئة خاصة[2].

2- في المجال العسكري:

اعتمد في هذا المجال ديغول على الجنرال شال الذي عينه على رأس القوات المسلحة في الجزائر وهذا الأخير تبنى برنامجا عرف بإسمه برنامج شال[3]، وهو عبارة عن أسلاك مكهربة وضعها الجيش الفرنسي على الحدود مع تونس من جهة ومع المغرب من جهة أخرى لمنع المجاهدين من الدخول إلى الجزائر وبالأخص دخول السلاح[4]، وذلك بالإجراءات الآتية:

- غلق مناطق الحدود الشرقية والغربية بخط شال، والذي يضاف إليه خط موريس لمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي.
- فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني، وذلك بوضع الشعب في المحتشدات والسجون.
- القضاء على جنود جيش التحرير الجزائري واحتلال المناطق التي يتمركز بها[5].

---

[1] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 82.

[2] المرجع نفسه، ص: 82.

[3] **الهادي درواز**، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962م، دار الهومة، الجزائر، 2007م، ص: 130.

[4] **زهير احدادن**، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، القبة، 2007م، ص: 52.

[5] **عبد الله مقلاتي**، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962م، وزراة الثقافة ، الجزائر، 2008م، ص: 373.

- تحويل الجزائر إلى حقل للتجارب النووية بالصحراء[1]، والتي اختارت لها منطقة الحمودية بمنطقة رقان والتي أجرت فيها أول تجربة نووية يوم **13** فيفري **1960م** والتي أطلقت عليها تسمية اليربوع الأزرق[2].
- القضاء على المقاومة السرية لجبهة وجيش التحرير الوطني في أوساط الشعب وذلك بالوسائل التالية:

– استعمال وحدات عسكرية خفيفة الحركة لملاحقة الثوار.

–تكثيف عمليات الاستطلاع بسلاح الطيران والرقابة الدائمة ليلا ونهارا.

– القيام بعمليات عسكرية كبرى ومركزة في منطقة واحدة لتطهيرها من الثوار قبل الانتقال إلى منطقة ثانية[3].

ولمواجهة الرفض الشعبي لسياستها الرامية لفصل الصحراء عن الشمال، اتبعت سلطات الاحتلال أساليب قمعية قاسية لثني السكان عن مواقفهم الرافضة لفكرة التقسيم حيث قامت بـ :

- تعزيز الحشود العسكرية بشكل غير مسبوق، حيث ارتفع العدد إلى ألفي عسكري بين سنوات **1956–1958م** وليرتفع من جديد سنة **1962م** ليصل إلى **30** ألف عسكري مزودين بمختلق الأسلحة.
- إنشاء مناطق محرمة بالجنوب على امتداد مسافة أكثر من **6000** كلم[4].

---

[1] **زوليخة المولودة علوش**، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1،دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م، ص: 493.

[2] **نصر الدين مصمودي**، المرجع السابق، ص: 264.

[3] **يحي بوعزيز**، الثورة في الولاية الثالثة، 1954–1962م، ط2، شركة دار للأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010م، ص: 179.

[4] **جمال قندل**، الصحراء الجزائرية في صلب المفاوضات بين الجزائر وفرنسا 1960–1962م، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 7، 2012م، ص: 35.

- حرص على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المتاخمة للصحراء، وهذا لرصد التحركات الجارية على الخط الفاصل بين التل والجزائر وصحرائها.
- تعيين القائد الأعلى للصحراء لمراقبة الوضع الأمني وهو يتبع مباشرة وزير الحربية[1].
- استخدام أسلوب التفرقة العنصرية بين السكان المنطقة، حيث قامت بتخريب مسجد للمسلمين بورقلة، ووجهت أصابع الاتهام للإباضية والمالكية، لتزرع الفتنة بين سكان المنطقة لتشغلهم عن القضية الرئيسية[2].
- محاصرة الثورة بجميع الوسائل (تسميم الآبار ومنابع المياه، نشر الدوريات، الطائرات الاستكشافية ...) وخاصة على الجهات المحاذية للصحراء جنوب الأطلس الصحراوي.
- إنشاء الحركة المناوئة بقيادة بلونيس[3].
- توسيع نطاق التفتيش والاعتقال للمدنيين بهدف إيجاد جو من الرعب والضغط النفسي المستمر[4].
- العمل على حماية المنشآت البترولية، وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية.
- كما حرصت السلطات العسكرية في الصحراء على فرض حضورها الدائم وسد التجمعات السكانية واستعراض قواتها المسلحة طوال الوقت لترهيب الأهالي[5]، فتركزت الترتيبات الأمنية في الصحراء على النحو التالي:

---

[1] **صالح بوسليم** ، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962م، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد25، 1015، ص: 560.

[2] **نصر الدين مصمودي**، الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الإستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول 1958-1962، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 19، 2016م، ص: 264.

[3] **محمد قن**، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962م، المصادر، العدد 29، 2015م، ص: 271.

[4] **جمال قندل**، المرجع السابق، ص: 35.

[5] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص ص: 54-55.

– وحدات الخيالة والمهاري: والتي كانت مهمتها ترتكز أساسا على مراقبة تحركات البدو، وجمع المعلومات عنهم، ومعرفة حياة الأعراش ويتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال واجتياز كل المسالك الوعرة.

– الوحدات ذات المحرك: وتسهل هذه السيارات لقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، كما تنقل الذخيرة والمؤن كبيرة[1].

– قوات المظلين والطيران: هم نخبة الجيش يقومون بدور فعال، إذا ما عززوا بطائرات التموين والإسعاف.

– تجنيد البدو: قامت الإدارة الفرنسية بفتح باب التجنيد للصحراويين للاستفادة من خبراتهم المتميزة لأرض الصحراء، واستعمالهم لتدعيم الشرطة والجيش[2].

3– المجال الإعلامي والدبلوماسي:

منذ تولى ديغول الحكم توالت تصريحات لكسب الرأي العام حول قضية فصل الصحراء، نظرا لأهميتها، فقد قال: (... يجب أن نقول أن البترول من اختصاص فرنسا والغرب وسنحافظ عليه ولن ندعه)، وقد صرح ميشال دوبري: (... الصحراء فرنسية وستبقى إلا الأبد)، وقال رئيس الوزراء الفرنسي أمام الجمعية العامة سنة **1958م** مايلي: (... إذا كانت هناك حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام فعليهم بالصحراء)[3].

وأثناء زيارة ديغول لتوقوت عام **1958م** صرح مايلي: (يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء..)[4]، كل هذه

[1] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص: 560.

[2] **أم كلثوم محمدي**، المرجع السابق، ص: 55.

[3] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص ص: 556-557.

[4] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 60.

التصريحات الفرنسية تدل على أهمية الصحراء للسياسة الفرنسية ولتكريس فكرة التقسيم وإقناع الرأي العام الفرنسي[1].

كما سعت الدبلوماسية الفرنسية إلى تزويد عواصم العالم بالعديد من المذكرات المرفقة بالخرائط[2]، تلح فيها على اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر[3]، وكان هذا السعي مقرونا بدعاية واسعة ومركزة وبأدبيات تتميز بالوفرة والتنوع وبعروض سخية لاستقطاب رؤوس أموال الشركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء[4].

بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على مشروع تقسيم الجزائر، ولتحقيق الاعتراف الدولي حاول ديغول تنظيم زيارة إلى حاسي مسعود رفقة الرئيس السوفياتي خروتشوف، إلا أن هذه الزيارة ألغيت، وأعلنت جريدة الكنراتشيل الفرنسية حول تمارض الرئيس السوفياتي وإلغائه الزيارة لأنه كان يرفض فكرة الصحراء فرنسية[5].

وفي **4** ديسمير **1961م** قصد بوبكر دولة النيجر برفقة ماكس لوجان وبابلو محاولا التحدث بصفته ممثلا لسكان الصحراء مع رئيس النيجر "حماني دبوري" لاستمالته لتأييد مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة[6]، إلا أن الرئيس دبوري رفض قاطعا الانخراط في هذه العملية، ومن جملة ما قال: "لن أعين على خلق كاطنقا صحراوية[7].

---

[1] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص: 157.

[2] **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 197.

[3] **محمد قن**، المرجع السابق، ص: 271.

[4] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: **169**.

[5] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص157.

[6] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 52.

[7] **لخضر عواريب**، المرجع السابق، ص: 111.

3- المجال الإقتصادي:

ضمنه في الخطة الخماسية التي عرفت بمشروع قسنطينة[1] الذي أعلن عن ميلاده يوم **13** أكتوبر **1958**[2]، وهو مجموعة من الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول وستنفذ خلال خمس سنوات[3]،ويشرف عليه الميسيو دولو لوفيه المنذوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر[4]، ومن بين مايحتوي هذا البرنامج:

- توزيع **250** ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين[5].
- فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد ممكن من المسلمين الجزائريين بحيث ينبغي إحداث **400.000** وظيفة خلال خمس سنوات.
- القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا[6].
- توفير السكن لحوالي مليون شخص.
- إدماج في التعليم ثلثي من البنين والبنات الجزائريين الذين هم في سن الدراسة.
- إنشاء الصناعات الثقيلة بالجزائر، خاصة الصناعة المعدنية والكيميائية بالاستفادة من عامل المحروقات بالجزائر[7].

---

[1] **الهادي أحمد درواز**، المنظومة اللوجستية بالولاية السادسة التاريخية، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2012م، ص:125.

[2] **محمد العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص: 129.

[3] **مسعود الجزائري**، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 14، للمزيد **انظر: محمد عباس**، نصر بلاثمن 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص: 643.

[4] **مسعود الجزائري**، المرجع السابق، ص: 15.

[5] **عمار عموره، نبيل دادوة**، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص: 355.

[6] **عقيلة ضيف الله**، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص:379.

[7] **هوراي قبايلي**، ثمن حرب، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012م، ص: 90.

أعلن الجنرال ديغول عن خطته التي سيطبقها في الصحراء، فكانت أولى خطواته في حاسي مسعود وحاسي الرمل، وتقرت، حيث أصدر عن قانون البترول[1] في **22** نوفمبر **1958**م في مرسوم تشريعي رقم **1111/58**[2] وتنص بنوده على:

- منح امتياز لمدة خمسين سنة، تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب.
- ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع الدولة الفرنسية حول تحديد وحقوق الجانبين.
- في استطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب.
- إعطاء الشركات المشتغلة نصف الأرباح أي أكثر بكثير من نسبة الأرباح التي تقام على أساس اتفاقيات البترول.
- إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة يتولى مجلس الدولة (أعلى منظمة قضائية) فض النزاع[3].

إن كل هذه الإغراءات والامتيازات التي منحتها الإدارة الفرنسية كانت كفيلة بقطع أي تردد من الشركات الأجنبية لإيداع رؤوس أموالها، وقد تهافتت على هذه العقود عدة شركات أجنبية وداخلية فرنسية للمساهمة بأموالها في التنقيب والاستثمار، وقد أعطتها الحكومة الفرنسية رخص البحث والاستخراج مدة ثلاثين سنة مع بقاء نسبة الأرباح ثابتة أي **50%**، ثم إن الهدف الحقيقي من هذا هو كسب المعسكر الغربي الاستعماري وإقناعه بأن الصحراء جزء من فرنسا[4].

---

[1] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 57.

[2] **الحاج موسى بن عمر**،بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 151.

[3] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 57.

[4] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص: 158.

ثانيا: الإستراتيجية الثورة لإحباط المشاريع الفرنسية.

بعد إصرار السلطات الاستعمارية على التطبيق الفعلي للقانون الرامي لفصل الصحراء عن بقية الوطن، أصدرت الحكومة المؤقتة أوامر لعناصرها بتدعيم وتعزيز الثورة في المناطق الصحراوية مهما كانت جسامة التضحيات عند التنفيذ، والتي تمثلت فيما يلي:

1-في المجال السياسي:

- الاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب والقياد ودعوتهم لإتحاد موقف واضح ضد فكرة الفصل[1].
- أمر المواطنين على مقاطعة الانتخابات التي تنظمها الإدارة الاستعمارية، وكذا تحذير وإعدام كل أعيان ونواب المنطقة من الاستجابة والحضور للاجتماع الذي دعت إليه هذه الإدارة مجسدة في شخص "حمزة بوبكر" بورقلة الهادفة لجر أعيان الصحراء في اتجاه الموافقة على قيام حكومة صحراوية.
- الاتصال بالمواطنين العاملين في هياكل الإدارة الاستعمارية، وحثهم على تقديم استقالتهم بصورة جماعية، كعامل ضغط عليها وفي نفس الوقت يعد موقفا صريحا لمساندة الثورة.
- الإسراع في تجنيد عدد هام من الشباب لدعم الثورة وخاصة الفئة المختصة المتمثلة في التقنيين وذلك للمساهمة في دفع عجلة الثورة وصناعة القنابل والمتفجرات.
- زرع خلايا استعلامية سرية داخل مختلف المنشآت البترولية الهامة، ووكلات البريد وأوساط مكاتب لاصاص والدرك[2].

كما استطاعت قيادة الولاية من إقناع المواطنين لإفشال المشروع، وذلك بخروجهم في مظاهرات شعبية لمختلف القرى ومدن الجنوب منادين بالوحدة الوطنية وبأن صحراء جزائرية، ومن بينها مظاهرات في مدينة غرداية في شهر سبتمبر **1960م**، ومدينة توقرت **1961م** التي ثبت فيها

[1] **نصر الدين مصمودي**، المرجع السابق، ص: 266.

[2] المرجع نفسه، ص: 267.

المواطنين العلم الوطني فوق مآذن المساجد، ومظاهرات ورقلة في **27** فيفري **1962م** التي جاءت كرد فعل ضد مخططات الاحتلال الرامية لفصل الصحراء وعلى رأسها مشروع الجمهورية الصحراوية[1].

كما أعلنت جبهة التحرير الوطني أن يكون يوم **05** جويلية **1961م** يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي يهدف إليها المستعمر[2]، فاستجاب لهذا الاحتجاج مدن عديدة في الجزائر: كالجزائر العاصمة، قسنطينة، البليدة، جيجل، وسطيف، باتنة .....وغيرها[3].

وقد حققت جبهة التحرير الأهداف التي قصدتها من جعل يوم **05** جويلية **1961م** يوما ضد التقسيم ، كما أعطت هذه المظاهرات دعما للمفاوض الجزائري عشية دخوله المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وأحبطت جميع مناورات الاستعمار الفرنسي في الداخل والخارج، وبرهنت للرأي العام مدى تمسك سكان الصحراء بوحدة التراب الجزائري[4].

2- في المجال العسكري:

كيفت قيادات مختلف الولايات إستراتيجيتها الحربية حسب الوضع الذي فرضه مخطط شال[5]، كما كثفت الولاية السادسة من هجوماتها العسكرية على المنشآت والمصالح الاستعمارية ومراكزه الإدارية من أجل إحباط تلك المؤامرة التي دبرها الساسة الفرنسيين والتي تجسدت في النشاطات التالية[6]:

---

[1] **نصر الدين مصمودي**، المرجع السابق، ص ص: 267-268.

[2] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 69.

[3] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص: 262.

[4] المرجع نفسه، ص: 263.

[5] **رمضان بورغدة**، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م، ص: 272.

[6] **نصر الدين مصمودي**، المرجع السابق، ص: 265-266.

- هاجم فريق من جنود على حظيرة شغل تابعة لمصلحة المياه والجسور، يحرسها "اللفيف الأجنبي، وكان هذا الهجوم في **15، 16** أوت **1957م**، فقتل من جنود العدو **42** جندي، بالإضافة إلى خسائر مادية باهضة[1].
- شن هجمات على المنشآت البترولية لعرقلة استثمار ثروات الصحراء[2]، حيث قام أحد عناصر جيش التحرير بعملية تخريب في تين السما قرب ايجلي يوم **17** اوت **1957م**[3].
- وفي **6، 7، 8** نوفمبر **1957م** هاجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة لتفتيش عن البترول ومعها عدد كبير من الاختصاصين في التنقيب عن النفط مما بعث الاضطراب في صفوف العدو الذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد والأرواح[4].
- وفي أكتوبر **1957م** وقع تمرد قام به ستون عنصرا جزائريا من الفرقة العسكرية الصحراوية (المهاري) المتمركزة بتيميمون، حيث قتلوا **13** جندي فرنسي ثم التحقوا بجيش التحرير الوطني.
- كما قامت مجموعة من جيش التحرير الوطني بنصب كمين في **15** نوفمبر **1957م** لقافلة فرنسية للتنقيب على البترول وهي في طريق عودتها إلى تيميمون، فتم القضاء على كل أفرادها، وشكل ذلك قلقا كبيرا لدى الحكومة الفرنسية التي رأت فيه تهديدا لمصالحها ومنشآتها البترولية[5].

---

[1] **يوميات الكفاح الجزائري**، المجاهد، العدد 10، 1957/09/05م، ص: 2.

[2] **سليمان الشيخ**، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002م، ص: 85.

[3] **أبو بكر الصديق حميدي**، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2016، ص:167.

[4] **نصف شهر عسكري**، المجاهد، العدد 12، 1957/11/15م، ص: 11.

[5] **عبد القادر بلجة**، المرجع السابق، ص: 7.

- الهجوم يوم **21** سبتمبر **1957م** على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية، فأسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول[1]، وفي يوم السبت **4** أفريل **1959م** دخل كومندوس من جيش التحرير بلدة الأغواط، فهاجم مركز ضباط الشؤون الأهلية ومخيما عسكريا[2].

3- في المجال الدبلوماسي الإعلامي:

تحركت الدبوماسية الجزائرية لشرح الوضع في الجزائر، وتوضيح موقفها من قضية التجزئة فأرسلت مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ **30** جوان **1961م** للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية، كما وجهت رسالة تحذيرية للشركات البترولية التي أبرمت إتفاقيات مع الحكومة الموقتة[3].

ففي شهر جانفي **1959م** أذاع رئيس الحكومة المؤقتة تصريحا جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة تؤكد من جديد على رؤوس الملأ حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر وهي تنكر على كل أحد امتلاك التراب الجزائري بأي عنوان ولأي مدة، وهي تعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية ..."[4].

وفي هذا الصدد سعت جبهة التحرير الوطني منذ جانفي **1958م** إلى الاتصال مع البلدان الشقيقة المجاورة ولفت انتباهها حول خطورة السياسة الفرنسية في الشمال الإفريقي بقولها: "إن إفريقيا يجب أن تكون للإفريقيين وأن ثرواتها لا ينبغي أن تفيد غير أبنائها ظلت مدة قرون وقرون وسوف تبقى مدى الدهر همزة وصل بين الشعوب المحيطة بها"[5].

---

[1] **في كل ميدان معركة البترول**،المجاهد، العدد 31، 1958/11/01م، ص: 12.

[2] **حلقة جديدة في معركة البترول**، المجاهد، العدد 40، 1959/04/16م، ص: 16.

[3] **صالح بوسليم** ، المرجع السابق، ص:561.

[4] **ايمان قرين**، المرجع السابق، ص: 79.

[5] **محمد العربي الزبيري**، دي غول والصحراء، مجلة الثقافة، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر، العدد 113، 1996م، ص: 76-77.

وفي المؤتمر العالمي الخامس الذي انعقد في نيويورك في جوان **1959م** لوح الوفد الجزائري بأن النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين الذين توظفهم[1].

وتم استجواب سعد دحلب "الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية من طرف جريدة فرانس فاتور لمحررها "بيار ستيب" عن رأيه في الصحراء من خلال هذا السؤال "هل تعتبرون أن إستثمارها يمكن أن يكون أحد الموضوعات الرئيسية للمفاوضات؟[2]، فأجابه قائلا: "استثمارها نعم، أما السيادة الجزائرية على الجزء الجزائري من الصحراء فلا، لقد قلت لكم في بداية حديثنا أن احترام الوحدة الترابية الكاملة للقطر الجزائري هو بالنسبة إلينا الشرط الحيوي والأساسي الذي لا يمكن بدونه أن يتحقق أي شئ..."[3].

كما دافعت جبهة التحرير الوطني عن جزائرية الصحراء عبر مختلف وسائل إعلامها المسموعة والمكتوبة منها صحيفة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، التي نشرت عدة مقالات سواء باللغة العربية أو الفرنسية، من ذلك مقال صدر في عدد المجاهد باللغة العربية ليوم **05** جوان **1961م** بينت فيه أن الثورة الجزائرية منذ قامت حددت لنفسها أهداف ومبادئ، في مقدمتها مبدأ مقدس لا يمكن النيل منه، وهو مبدأ وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني الذي لا يقبل أي نوع من أنواع التجزئة والتقسيم[4].

---

[1] **الغالي الغربي**، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص: 267.

[2] **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص: 65.

[3] **ايمان قرين** ، المرجع السابق، ص: 80.

[4] **بشير سعيدوني**، الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين في الإحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، العدد 14، 2012، ص: 353.

ثالثا: تأثير اكتشاف البترول على المفاوضات .

أثر اكتشاف البترول على المفاوضات من خلال إدراج مسألة الصحراء فيها، بعدما كانت فرنسا تسعى لعزلها اقتصاديا وإداريا عن شمال الجزائر[1]، ومن أهم المفاوضات التي نوقشت فيها مسألة الصحراء نذكر:

1-محادثات مولان 25 جوان 1960م:

يعتبر خطاب ديغول يوم **14** جوان **1960م** عن حق الجزائرين في تقرير المصير واحترام اختيارهم، دعوة واضحة للحكومة الجزائرية المؤقتة لفتح المحادثات بين الطرفين[2].

فوصل الوفد الجزائري إلى فرنسا يوم **25** جوان **1960م**، وكان يضم كلا من السيد بن أحمد بومنجل[3] ومحمد الصديق بن يحي، فيما ضم الوفد الفرنسي كلا من روجي موريس والجنرال غاستين والعقيد ماتون، وأجري اللقاء حيث إرتكز الوفد الفرنسي على النقاط التالية[4]:

- طرح الأسئلة جانبا ووقف القتال.
- دراسة مستقبل ونهاية المحاربين[5].

بينما الوفد الجزائري كان يريد إجابة واضحة عن الأسئلة التالية:

---

[1] **ماندوز أندريه**، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص: 187.

[2] **محمد الشريف سيدي موسى**، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ص: 295.

[3] **بومنجل أحمد**: ولد في 21 أفريل 1906 ببني منقلات بتيزي وزو، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959م، وأحد المفاوضين في لوقرين وإيفيان، **أنظر: عاشور شرفي**، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص: 100.

[4] **جمال قندل**، المرجع السابق، ص: 38.

[5] **سارة بن علو، زهيرة كبيري**، المرجع السابق، ص: 94.

- الشروط الأساسية والعسكرية لوقف القتال.
- ضمانات تقرير المصير والاستفتاء الحر[1].

بذلك لم يسفر هذا اللقاء عن نتيجة ايجابية، وخاصة أن فرنسا رفضت الاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري[2]، ويذهب في هذا السياق المفاوض سعد دحلب إلى تحميل الجنرال ديغول فشل اللقاء الأول[3]، حيث ظن أنه بواسطة هذه المناورة السياسية يستطيع أن يحقق لفرنسا مالم يستطيع أن يحققه لها جيشها في ميادين القتال[4].

2- لقاء بلورسان 20 فيفري 1961م:

تم هذا اللقاء بين وفدي الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية بسويسرا، التي كانت وسيطا بينهما، وقد مثل الوفد الجزائري كلا من السيد بولحروف وأحمد بومنجل، أما الوفد الفرنسي فقد مثله كلا من جورج بومبيدو، وديلوس وكذا روتشيلد[5].

توقفت المباحثات نظرا إلى تباعد المواقف، فالوفد الفرنسي مازال يشترط توقيف القتال قبل الخوض في موضوعات جوهرية، وتعقدت الأمور بعد تدخل بومبيدو الذي أعتبر الصحراء "بحرا داخليا" بين الجزائر البلدان المجاورة، وطلب إبقاء قاعدة المرسى الكبير تحت سيادة فرنسا، فرفض الوفد الجزائري هذه المطالب وكرر أن على فرنسا أن تعلن استقلالها وسيادتها على ترابها[6].

---

[1] **ايمان قرين ، المرجع السابق، ص: 87.**

[2] **عمار بوحوش**، العمال الجزائريون في فرنسا، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1999م، ص: 123.

[3] **جمال قندل**، المرجع السابق، ص: 38.

[4] **أحمد توفيق المدني**، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص: 759.

[5] **جمال قندل**، المرجع السابق، ص: 38.

[6] **بوعلام بن حمودة**، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص: 554.

3-لقاء نيوشاتيل 05 مارس 1961م:

حضر هذا القاء كل من رضا مالك وسعد دحلب والوسيط السويسري "لونغ"، غير أن هذا اللقاء بين عمق الخلاف، وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، فقد صرح بومبيدو: "الهدنة بقاء قاعدة المرسى الكبير و الصحراء تحت السيادة الفرنسية، لكن الوفد الجزائري رد بحزم لا هدنة وإن دامت المفاوضات شهر أو سنوات، وأكد بومنجل أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها[1].

4- مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي إلى 13 جوان 1961م:

انطلقت مفاوضات[2] ايفيان الأولى في **20** ماي **1961م** في مدينة ايفيان، وقد ترأس الوفد الجزائري في معظم جلسات المفاوضات كريم بلقاسم[3]، أما الوفد الفرنسي لوي جوكس[4]، تمكن خلالها كل طرف من طرح أفكاره ومواقفه، ومع ذلك فإنها تعثرت ولم تخرج بنتيجة تذكر، وفي **13** جوان **1961م** توقفت المباحثات[5] لخلاف حدث في ثلاث نقاط هي:

- حول تسليم الجزائريين بقيام وضع خاص للجالية الأوروبية في الجزائر.
- عدم اعتبار الصحراء كجزء من الجزائر.

---

[1] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص: 563، للمزيد **أنظر**:**عمار بوحوش**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص ص: 527-528.

[2] **المفاوضات**: هي التحادث الذي يقع بين طرفين متناقضين أو متضادين أو مختلفين من أجل التوصل إلى اتفاق بينهما على ما يختلفان فيه، **أنظر**: **عبد المالك مرتاض**، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص: 81.

[3] **كريم بلقاسم**:من مواليد منطقة القبيلة، نشأ في حمى التيار الديني الوطني، خدم في الجيش الفرنسي، كان أحد الأعضاء الستة الذين قرروا إنطلاقة الثورة، والمسؤول عن تنظيم الثورة في منطقة القبائل، **أنظر**: **بسام العسلي**، نهج الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1982م، ص: 195.

[4] **صلاح العقاد**، الجزائر معاصرة، محاضرات ألقاها على طلبة فسم الدراسات التاريخية والجغرافية، 1963، ص: 111.

[5] **محمد العربي الزبيري**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص: 223.

- قضية توقيع إتفاق لوقف إطلاق النار[1].

5- محادثات لوغرين 28/20 جويلية 1961م:

بدا واضحا في هذا اللقاء أن فرنسا لم تغير نظرتها تجاه الجزائر لتفتيتها إلى كيانات وفصل الصحراء عن الوطن الأم والاستحواذ على خيراتها الباطنية[2]، بينما أكد الوفد الجزائري أنه يجب استطلاع جميع آفاق التعاون، وأعلن من جديد استعداد الجزائر للوصول إلى اتفاق بشأن استثمار الصحراء ولكن على أساس أنها جزء لا يتجزأ من الجزائر المستقلة[3].

إلا أن المفاوضات أوقفت حينما قال: لا يمكننا مواصلة المحادثات مع الطرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء، ففشلت الندوة من جديد بعد ستة أشواط من المحادثات أخذت قضية الصحراء فيها حصة الأسد[4].

6- مفاوضات ليروس من 10 إلى 18 فيفيري 1962م:

إن هذه المفاوضات كانت على التراب الفرنسي بمرتفعات الجورا على الحدود السويسرية، حضره من الجانب الجزائري كريم بلقاسم، أحمد يزيد، رضا مالك، أما عن الجانب الفرنسي نجد جوكس وروبرت برونو[5].

كان هذا اللقاء بعيدا عن وسائل الإعلام، ولقد ناقش الطرفان كل المواضيع التي بقيت إلى وقت قريب محل خلاف كبير بينهما بما في ذلك قضية الصحراء[6]، وبذلك قبل الفرنسيون جميع

---

[1] مجموعة باحثين، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص : 414.

[2] **ايمان قرين** ، المرجع السابق، ص: 91.

[3] **بسام العسلي**، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1984م، ص: 152.

[4] **ايمان قرين** ، المرجع السابق، ص : 91.

[5] **محمد الشريف سيدي موسى**، المرجع السابق، ص : 299.

[6] **ايمان قرين**، المرجع السابق، ص : 92.

طروحات الحكومة المؤقتة خاصة في موضوع وقف إطلاق النار، بحيث لا يمكن أن يتم ذلك إلا بعد الاتفاق النهائي على جميع النقاط وإبرام الاتفاقيات السياسية والعسكرية[1].

7- مفاوضات ايفيان الثانية 07 إلى 18 مارس 1962م:

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة ليروس اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تاريخ الندوة الرسمية يوم السابع من مارس بمدينة ايفيان سويسرا[2]، وكانت لقاءات ايفيان عبارة عن تبيض على ما توصل إليه في ليروس[3]، ويضيف سعد دحلب أن لقاءات ايفيان لم تكن للإتفاق حول مبادئ مثل ما وقع في ليروس، وإنما للنظر في تطبيق ماتم التوصل على أرض الواقع إلى اتفاق رسمي[4]، وفي **18** مارس **1962م** حوالي الساعة **17.30**وقع الرئيسان جوكس وكريم بلقاسم على إتقافيات ايفيان[5]، وحدد وقف إطلاق النار يوم **19** مارس **1962م** في منتصف النهار[6]، وتضمنت على:

- الاتفاقيات الثلاثة الأولى تخص تنظيم الفترة الانتقالية ابتداء من **19** مارس **1962م**، والرابعة كانت بخصوص حقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر.
- الاتفاقية الخامسة تنص على الامتيازات العسكرية في الجزائر، وبموجبها تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة **15** سنة قابلة للتجديد، كما تبقى بعض المناطق الصحراوية المحددة تحت الرقابة الفرنسية أهمها منطقة بشار ورقان.

---

[1] **بن يوسف بن خدة**، شهادات ومواقف، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2007م، ص:143.

[2] **صالح بوسليم**، المرجع السابق، ص: 564، للمزيد **أنظر**: **موريس أليي**، الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008م، ص: 27.

[3] **رضا مالك**، الجزائر في ايفيان (تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م)، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003م، ص: 301.

[4] **محمد الشريف سيدي موسى**، المرجع السابق، ص : 300.

[5] **أوليفي لونغ**، الملف السري- اتفاقيات إيفيان- ، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م، ص: 157.

[6] **سعد دحلب**، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م، ص: 160.

- الاتفاقية السادسة فتخص التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين[1].
- الاتفاقية السابعة تنص على كيفيات استغلال النفط الجزائري وباقي المعادن في الصحراء، وبموجبها وخلال مدة ست سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى، وتستمر الرخص التي منحتها الدولة الفرنسية قبل الاستقلال، كما يستمر العمل بالقانون البترول الصحراوي الذي وضع في عهد الاستعمار.
- الاتفاقية التاسعة التزمت الحكومة الفرنسية بوضع خبراتها الفنية تحت تصرف الدولة الجزائرية الفتية[2].

من خلال بنود اتفاقية ايفيان يظهر جليا أن للاعتبار النفطي الحصة الكبرى في الحسابات السياسية الفرنسية تجاه الجزائر عند الاستقلال، حتى غدت رائحة البترول تنبعث من العلاقات الجزائرية الفرنسية[3].

يتضح لنا مما سبق أنه بعد سنة **1956م** حدثت تغيرات جذرية في السياسة الفرنسية، أعقبها مواجهة صارمة من طرف جبهة التحرير الوطني، التي تصدت لجميع المؤامرات الهادفة لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري خاصة أثناء المفاوضات.

[1] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: 205.

[2] **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 92-93.

[3] **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962م، ص: 205-206.

الفصل الثالث: البترول في الجزائر مابعد الإستقلال 1962–1974.

أولا: إستراتيجية الجزائر لإسترجاع بترولها خلال فترة 1962–1965.

ثانيا: الجزائر نحو سبيل التحرر الإقتصادي 1965–1971.

ثالثا: أزمة البترول 1973 ومؤتمر القمة السادس بالجزائر.

رابعا: إهتمامات حركة عدم الإنحياز لمؤتمر الجزائر 1973.

عرفت الصناعة البترولية تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، فعندما تحصلت على الاستقلال السياسي، وجدت نفسها أمام اقتصاد مكيل بقيود ثقيلة ورثتها من عهد الاستعمار الفرنسي، اذ عمل هذا الأخير على عزل قطاع الصناعة البترولية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا سعت بلادنا إلى انتهاج سياسة تهدف من خلالها إلى استعادة هذا القطاع الإستراتيجي، ولكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة **1973م** بفعل الأزمة النفطية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري.

أولا: إستراتيجية الجزائر لإسترجاع بتروله خلال فترة 1962-1965م.

1: نشأة المؤسسة الوطنية للبترول "سونطراك".

سعت الحكومة الجزائرية إلى التخلص من تداعيات قانون النفط الصحراوي الصادر قبل الاستقلال والمكرس للاحتكار الشركات الفرنسية للنفط الجزائري، فأنشأت الحكومة الجزائرية باستقلالها إدارة للطاقة والمحروقات تضمن مراقبة وتسيير هذا القطاع، كما تسعى لإنهاء السياسة النفطية السائدة من أجل دعم هذه الإدارة، وكان ذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **491/63**، الصادر في **1963/12/31م**، المقرر لإنشاء الشركة الوطنية لنقل تسويق المحروقات سونطراك[1].

فساعدت الأخيرة على تشجيع قطاع المحروقات، حيث ارتفع رأسمالها من أربعين مليون دينار جزائري إلى أربعة مائة مليون دينار جزائري، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة **(snrepel)** و**(canel)** [2].

وانطلاقا من الاتفاق الجزائري الفرنسي الناتج عن مفاوضات **1964م**، لتنظيم قطاع المحروقات وتطوير الصناعة الجزائرية، وتم استبدال قانون النفط الصحراوي باتفاق شراكة تضمن مساهمة

---

[1] **شريف بوقصية**، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسير الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة شركة سونطراك، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016م، ص:146.

[2] **عبد العزيز وطيان**، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985م، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص: 151.

سونطراك بمختلف الموارد في مجال نقل وتسويق المحروقات عبر كل مراحل الصناعة بالجزائر، وبالتالي إنهاء احتكار الشركات الفرنسية لها، لينتقل الدور انطلاقا من القرار رقم: **292/66** الصادر بتاريخ **22-09/1966م** من نقل وتسويق إلى شركة وطنية للبحث، انتاج، نقل، تحويل، تسويق المحروقات[1].

أصبحت مهام الشركة عديدة ومتنوعة، حيث عرفت تطورات وتحولات كثيرة، وأصبحت تعمل على تحقيق المهام التالية[2]:

- التنقيب على المحروقات واستغلالها.
- تطوير شبكات نقل المحروقات.
- تحويل وتكرير المحروقات وتسويقها[3].
- ضمان تنمية صناعة المحروقات واستمراريتها.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج وتسويق المحروقات[4].

3: أهداف الشركة الوطنية للبترول "سونطراك".

سعت شركة سونطراك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- كسر الاحتكارات الأجنبية، اذ لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركاتها الوطنية[5].

---

[1] **شريف بوقصبة**، المرجع السابق، ص: 146.

[2] **يسرى محمد أبو العلا**، المرجع السابق، ص : 703.

[3] **لطفي شعباني**، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك، مذكرة ماجستير فب العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005م، ص: 136.

[4] **شريف بوقصبة**، المرجع السابق، ص: 147.

[5] **عيسى مقليد**، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008م، ص: 29.

- الإبقاء على نمو سونطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية.
- الإسراع والإنهاء بنجاح عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها قانون المحروقات[1] لتقدم إلى معايير العالمية.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات للإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية المتعلقة بالشركة[2].

2: الجزائر ومنظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك".

منذ عام **1950م** أجرت بعض بلدان الخليج اتصالات مع فنزويلا، على أمل توحيد السياسة البترولية لمواجهة شركات الأجنبية، وأرسلت فنزويلا بعثة فنزويلية لزيارة البلدان العربية المنتجة، وأطلعتها على قوانين فنزويلا البترولية، وفي عام **1951م** نظمت حكومة فنزويلا مؤتمر البترول الأهلي، ودعى إليه رجال بترول عرب وإيرانيين، وتبلورت فكرة إنشاء إتحاد بترولي لتوحيد المصالح[3].

وجهت الدعوة إلى فنزويلا عام **1959م** لحضور مؤتمر البترول العربي الأول، والذي عقد بجامعة الدول العربية بالقاهرة، وأيد المجتمعون فكرة تكوين منظمة بترولية تحافظ على مصالح الدول المصدرة للبترول، ومحاولة وضع نظام لتقنين الإنتاج[4].

---

[1] تشمل جل المحروقات الجزائرية السائلة أو الغازية، والتي يتم نقلها بالأنابيب، وهي الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الجزائر، كما تمتاز بميزة تنافسية تتعلق بالتكاليف وبالجودة، وبالموقع والمدة، وذلك لقربها من أسواق الاستهلاك بالمقارنة مع الدول الأخرى، ينظر إلى: **عبد السلام بلعبيد**، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، تر: محمد هناد، مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990م، ص: 112.

[2] **يسرى محمد أبو العلا**، المرجع السابق، ص: 703.

[3] المرجع نفسه، ص ص: 505–506.

[4] **الشيخ عبد الله الطريفي**، منظمة الدول المصدرة للبترول، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الثالث، 1995م، ص: 13.

وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين **10و14** سبتمبر **1960م**، ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، فنزويلا، وتقرر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الأوبك، فكان مقرها بجنيف[1]، وانضمت الجزائر إلى هذه المنظمة بتاريخ **1967م** من أجل استرجاع سيادتها على البترول بغية تحقيق رقيها الاقتصادي وإنعاشه[2].

إن هذه المنظمة كغيرها من المنظمات العالمية أو الحكومية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- حماية مصالح الدول المنتجة، وضمان دخل ثابت لها، وتأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة[3].
- توحيد السياسات النفطية بين دول الأعضاء، وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية، مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياستها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة[4].

[1] **عبد الوهاب الكيالي**، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص: 279.

[2] **سفيان بوقطاية وآخرون**، المرجع السابق، ص: 351.

[3] **ضياء مجيد الموسوي**، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004م، ص: 61.

[4] **عبد القادر سيد أحمد**، الأوبك ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص:75.

ثانيا: الجزائر نحو سبيل التحرر الاقتصادي 1965–1971م.

1: اتفاقية التعاون الجزائري الفرنسي 1965م.

امتدت الثورة إلى قطاع البترول، فبعد عامين من الاستقلال، أرادت الجزائر أن تصحح الأوضاع المخالفة في اتفاقية إيفيان، حتى تعيد الأمور إلى نصابها الطبيعي، فطلبت الجزائر إجراء حوار جديد للإرساء نظام جديد أساسه التعاون إلى أساس المنافع المتوازنة، واحترام الشعوب[1].

ونتيجة للنصوص المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة باتفاقية إيفيان والتي منحت لفرنسا حقوقا تتنافى مع استقلال الجزائر وسيادتها على الثروات الطبيعية طلبت الجزائر إجراء مفاوضات مع الجانب لوضع أسس جديدة يراعي فيها حقوق الجزائر المستمدة من سيادتها التامة[2].

استمرت المفاوضات حوالي عام ونصف ، وأسفرت عن إبرام اتفاق جديد للتعاون في يوليو **1965م** تضمن مايلي:

- رفع نسبة الضريبة من **50%** إلى **53%**، تزداد عام **1968** لتبلغ **54%** و **55%** في **1969م**.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتفق والنظم المعمول بها في البلدان المنتجة.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر، وزيادة استثمارات الشركات في التنقيب والبحث عن البترول[3].
- رفع حصة الجزائر إلى **50%** في شركة ريبال الفرنسية، وتعيين رئيس الشركة من الجزائر.

---

[1] **يسرى محمد أبو العلا**، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص: 690.

[2] **عاطف سليمان**، معركة البترول في الجزائر، بيروت، 1973م، ص: 21.

[3] المرجع نفسه، ص: 22.

وأهم ما تضمنته بنود الاتفاقية هو مبدأ السيطرة على ثرواتها من الغاز الطبيعي وعدم خضوعه لأي مشاركة أي ملكية التامة للجزائر[1].

وبالتالي استحدثت هذه الاتفاقية نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية، الذي يعتمد على المساواة التامة بين أطراف المشاركة، وهذا يعني أن تباشر دورها في كافة مراحل استغلال البترول مما يحقق الهدف من السيطرة على أهم مراحل الإنتاج، وهي البحث والتنقيب، والتكرير والتي حرمنا منها بسبب الاستعمار، وما فرض علينا من تخلف[2].

شعر الجزائريون بخيبة أمل كبيرة من اتفاقية الجزائر **1965م** بسبب الاستغلال المشترك للبترول، فلم تكن الاتفاقية سوى أشكال الاستغلال الفرنسي للثروات الوطنية فلا تطور للإنتاج ولا استثمارات ارتفعت ولا مساعدات أتت، ولا إطارات تكونت بل ظل الوضع السابق قائما، وبداية من **1968م** ظهرت الانتقادات لهذه الاتفاقية والجزائريون اعتبروا أن استغلال البترول من قبل الشركات الأجنبية غير مقبول، لذا دعت الجزائر إلى مراجعة بنود هذه الاتفاقية التي حددت بتاريخ **1** يناير **1969م** لإعادة النظر في الشروط الجبائية المنصوص عليها في البند **17** من الاتفاقية[3].

2: تأميم المحروقات.

إن التجربة الجزائرية في التأميم[4] هي أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي تجاه الاحتكارات البترولية، ولهذه التجربة أهمية خاصة للبلدان العربية وبلدان العالم الثالث لكسر الكارتل العالمي،

---

[1] **يسرى محمد أبو العلا**، البترول بين نظرية التطبيق والتشريع، ص: 691.

[2] **عاطف سليمان** ، المرجع السابق، ص:27.

[3] **نور الدين عسال**، الصراع البترولي الجزائري الفرنسي 1962–1971م، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد 12، 2017، ص: 152.

[4] **التأميم** : هو تحول الملكية الخاصة لأية صناعة معينة، أو أي مشروع معين إلى ملكية عامة، أنظر: **حنين عمر**، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، ط2،مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968م، ص: 69.

وتأميم البترول خطوة هامة في سبيل التحرر الوطني والتحول الاجتماعي للجزائر[1].

لقد مرت عملية التأميم في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

- المرحلة الأولى: تجسدت هذه المرحلة في تأميم جميع الشركات الأجنبية غير الفرنسية بعد صدور عدة قرارات من سنة **1968م** إلى **1970م** ففي آخر هذه السنة صارت الشركة الوطنية تشرف على **62%** من إنتاج النفط و**100%** من إنتاج الغاز وما يقرب من **100%**[2].
- المرحلة الثانية: في **24** فبراير **1971م** تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "إبتداء من اليوم، يجب أن نأخد **51%** من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك[3].

وكانت أهم النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم:

- التخلص من التبعية الاقتصادية.
- إنهاء عقود الامتياز ذات صفة الاحتكارية في مراحل النقل والتسويق والإنتاج النفطي.
- رفع نسبة مشاركة وسيطرة سونطراك إلى **51%** في عقود البحث والتنقيب.
- تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري[4].

---

[1] **يسرى محمد أبو العلا**، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص: 118.

[2] **جيلالي صاري**، دور البترول في تنمية الجزائر، مجلة الأصالة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، تلمسان، العدد 53، 1998-1978م، ص: 3.

[3] **وهيبة زمال** ، المرجع السابق، ص: 132.

[4] **شهرزاد زهيب، حليمي حكيمة**، المرجع السابق، ص: 51.

ثالثا: أزمة البترول ومؤتمر القمة السادس بالجزائر 1973م.

1– أزمة البترول 1973م:

لم يستمر مضي الجزائر خلف سياسة التأميم الكامل لمحروقاتها مدة طويلة حيث تراجعت عائدات النفط، وقلصت إنتاجها من **1027** مليون برميل سنة **1973م** إلى **1** مليون برميل يومي في نهاية السنة، وكانت كلها عوامل دفعت بالحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها[1].

وهكذا شهد سوق النفط عدة أزمات[2] مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات، وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي: الأزمة النفطية لعام **1973م**، حيث أطلق على هذه الأخيرة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية[3].

وفي **16** أكتوبر **1973م** اتخذ وزراء البترول العرب المجتمعون في أكتوبر قرارا بخفض إمداداتهم البترولية بنسبة **5%** و **5%** إضافية كل شهر، حتى يتم تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام **1967م**[4]، ومن أسباب أزمة 1973:

توالت عدة أحداث في العالم أدت إلى قيام هذه الأزمة ونذكر أبرزها:

- إنخفاض قيمة الدولار في سنة **1971م** بـ **8%** بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويله إلى الذهب وإستمراره إلى غاية **1973م** مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.
- إرتفاع المنافسة بين الدول الصناعية للإستحواذ على أكبر كمية من النفط الرخيص[5].

---

[1] **عبد المالك مباني**، المرجع السابق، ص: 119.

[2] يمكن تعريفها على أنها: المدخل الذي يوضح مفهوم الأزمات المالية، وهي عبارة عن مصطلح يعني اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية، وفي مجال نشاط اقتصادي في بلد ما، وهي الخلل الناشئ عن اختلال التوازن بين العرض والطلب، ينظر إلى: **عمر يوسف عبد الله عبابنه**، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011م، ص: 17.

[3] **محمد أحمد الدوري**، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص: 129.

[4] **هوراية زيتوني**، المرجع السابق، ص: 55.

[5] **محمد أحمد الدوري**، المرجع السابق، ص: 130.

- تدعيم الو.م.أ لإسرائيل ضد مصر في حرب أكتوبر **1973م**، أدى بأعضاء العرب في منظمة الأوبك إلى وقف صادرات النفط إلى الو.م.أ وحلفاء إسرائيل الآخرين[1].

نتيجة لكل ما سبق أنشأت الدول الصناعية الكبرى الوكالة الدولية للطاقة بموافقة واحد وعشرين دولة للضغط على الارتفاع في الأسعار، وكانت أبرز آثار أزمة **1973م** ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك مما أثبت وجودها في الساحة الدولية[2]، وقامت منظمة الأوبك بتوسيع ولايتها مع عقد القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات في العاصمة الجزائرية في عام **1975م** التي تناولت محنة الدول الفقيرة، والدعوة إلى التعاون في العلاقات الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأنشأت منظمة الأوبك صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام **1976م**، والجدول التالي يمثل الزيادة في عائدات دول الأوبك بمليون دولار[3]:

.	1972	1973	1974
السعودية	3107	4340	22574
الكويت	1657	900	7000
الجزائر	700	300	3700
ليبيا	159	230	600
العراق	575	1843	5700
الإمارات	551	900	5536

[1] **علي العمري**، المرجع السابق، ص: 14.

[2] **صديق محمد عفيفي**، تسويق البترول ، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2003م، ص: 275.

[3] **Sid ahmed abd elkakader**, l' opep passé présent et perspective, opu,algerie, 1980,p :13.

2- مؤتمر القمة السادس بالجزائر 1973.

شكلت الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي بعد حرب أكتوبر **1973**، حيث شكل المؤتمر مرحلة جديدة من التفاهم وشرح وجهات النظر، وتجميع الآراء حول سياسة مشتركة سلما أو حربا، وهكذا هيأت الظروف للحفاظ على وحدة العمل العربي المشترك، والتي أدت بالنهاية إلى الموافقة على عقد المؤتمر[1].

انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في الفترة من **26-28** نوفمبر **1973**، حضره رئيس جمهورية زائير ممثلا لمنظمة الوحدة الإفريقية بصفة مراقب وتعبيرا عن التضامن العربي الإفريقي في الكفاح ضد الاستعمار والعدوان الإسرائيلي، وقد وجه المؤتمر بيانا إلى إفريقيا يشيد فيه بموقف دول القارة الإفريقية بالنسبة لقطع العلاقات مع إسرائيل[2].

وتم عقد هذا المؤتمر في ظل النتائج التي أفرزتها حرب رمضان المجيدة **1973م** والتي أدت إلى تضامن عربي فعال ممثل في المساهمة الإيجابية في المجهود الحربي، واستخدام سلاح النفط في المعركة، وظهور العرب كقوة فاعلة على الساحة الدولية[3].

حيث ارتأت الدول العربية السعي لدى الدول الآسيوية لإقناعها بقطع علاقاتها مع إسرائيل، كما جدد المؤتمر التزام الدول الأعضاء بالاستمرار في تطبيق أحكام المقاطعة العربية، باعتبارها وسيلة مشروع ممارستها الدول ومجموعات دولية أخرى[1].

---

[1] **عبد الحليم مناع، أبو العماش العدوان**، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990م، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان، 2009م، ص:137.

[2] **رأفت غنيمي الشيخ**، دراسات أفريقية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م، ص: 82

[3] **نبيل شعث**، حياتي من النكبة إلى الثورة، دار الشروق، الجزائر، 1973م، ص: 78.

وتأتي أهمية مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، من خلال عقده بعد حرب أكتوبر مباشرة، وما حققته الحرب من انتصارات، وشهدت وحدة عربية لم يشهدها العالم العربي نتيجة نجاح التنسيق السوري المصري الفلسطيني للمعركة، والدعم العسكري الذي قدمته دول المساندة العربية، والدعم المادي الذي قدمته الدول النفطية، والتي ساهمت في حسم نتائج المعركة التي تحققت[2].

وبالرغم من أن حرب أكتوبر لا تهدف إلى تحرير فلسطين عسكريا، إلا أن مؤتمر القمة أكد في قراراته وتوجهه للعمل العربي المشترك العسكري أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعا، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عنها حسب مقررات القمة السابقة، وأن المعركة لازالت مستمرة مع العدو حتى يتم تحرير الأراضي المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية[3].

كما ركز المؤتمر على تقديم كل مسائل الدعم العسكري والمالي لمصر وسورية، وتناسى أكبر جبهة عربية وهي الأردن والتي بدونها لا يمكن القيام بأي عمل عسكري ناجح تجاه القضية الفلسطينية[4]، فتجاهل دور الأردن في حرب أكتوبر والقضية الفلسطينية، فهذا القرار جاء بهدف خدمة نتائج حرب أكتوبر، ومؤيدة لقرار التمثيل، ودخول منظمة التحرير للضغط على الأردن لقبول قرارات المؤتمر بشأن التمثيل الفلسطيني[5]، وهكذا كان الرئيس الجزائري هواري بومدين يرى أن قرار الجزائر كان كافيا لأن الأردن لم ترفضه، وذهب الرئيس الجزائري بالقرار إلى واشنطن لإبلاغ الرئيس نكسون به رسميا[6].

---

[1] **جهاد القطيط وآخرون**، العرب ومقاطعة إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2008م، ص: 21.

[2] **عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 139.

[3] الهيئة الإعلامية العالمية للدفاع عن القدس، قرارات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر 26–28 نوفمبر 1973م، 2016.

[4] **عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 140.

[5] المرجع نفسه، ص: 141.

[6] **رأفت غنيمي الشيخ**، المرجع السابق، ص : 82.

وما يؤكد التوجه العربي نحو التسويات السياسية في مؤتمر الجزائر **1973م**، الأنباء التي ذكرت أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي أعد جدول أعمال القمة درس موضوع محادثات السلام مع إسرائيل في المرحلة القادمة، ووجدوا أنه يجب أن تكون المحادثات على مراحل:

- المرحلة الأولى: بين مصر وإسرائيل، وتهدف لعودة القوات الإسرائيلية لخطوط **22** تشرين الأول.
- المرحلة الثانية: بعد الانتخابات الإسرائيلية، وتشترك بها مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير.
- المرحلة الثالثة: يتم خلالها توقيع اتفاقية السلام النهائية بين العرب وإسرائيل[1].

فقد قدمت لجنة العمل الثلاثية المنبثقة عن خبراء العرب للمؤتمر صيغة لكي يتبناها المؤتمرون، وأكدت الصيغة علة المنطلقات الثلاثة التالية:

- اعتبار العمل الاقتصادي العربي المشترك نوعا من الامتداد لمجهودات التنمية القطرية.
- التأكيد على الدور القيادي للأموال النفطية في قطاع العمل العربي المشترك.
- التأكيد على ضرورة الاستبدال التدريجي للحوافز السياسية بالحوافر الاقتصادية في مجال القطاع التمويلي[2].

[1] **محمد حسنين هيكل**، خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر السادات، ط1،شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1985م، ص: 181.

[2] **احمد سعيد نوفل وآخرون**، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، ط10،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007م، ص: 72.

لذا يمكن اعتبار هذا المؤتمر خطوة هامة الذي عمل على تنفيذ مجموعة من القرارات تعمل على الاعتراف بالكيان الفلسطيني، وإعطاء الحق لمنظمة التحرير الفلسطينية باستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهذا ما جسدته قرارات المؤتمر العربي السابقة التي عقدتها الدول العربية[1].

ومن جملة القرارات التي أقرتها في مؤتمر القمة السادس بالجزائر في مختلف المجالات، السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والتي سنذكرها فيما يلي:

أ– على المستوى السياسي:

إن المؤتمر قد دعم التوجه السلمي، واختفت من قراراته كل ميزة الحرب أو القضاء على إسرائيل، التي ظهرت في مؤتمرات القمة قبل حزيران **1967** فقد وضعت لتخدم التوجه العربي أمام الرأي العام الداخلي أو الخارجي ونوع من الضغط على أمريكا وإسرائيل خدمة لأهداف التحرك السلمي[2].

فقد وجه المؤتمر عدة بيانات إلى أوروبا وإفريقيا ودول عدم الانحياز، والدول الاشتراكية لدعم العلاقات العربية معها، ومحاولة تحديد مواقف هذه الدول من إسرائيل تضامنا مع عدالة القضية العربية، لذا تأتي أهمية المؤتمر على مستوى القضية الفلسطينية بظهور أهمية العمل العربي المشترك من خلال التأكيد على بلورة الهوية الفلسطينية[3].

---

[1] **عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 143.

[2] **محمد حسنين هيكل**، المرجع السابق، ص: 182.

[3] **عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 143.

كما أكد المؤتمر على الأهداف المرحلية للأمة العربية التي قررها مؤتمر القمة العربي السادس، وهي التحرير الكامل للأرض العربية المحتلة، وتحرير مدينة القدس والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[1].

ومن القرارات أيضا نجد:

- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو **1967م**، وعدم التفريط في أي جزء من هذه الأرض أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.
- تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة الحرب الكاملة على المدينة المقدسة.
- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وهذا أقره الرئيس هواري بومدين[2].
- التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني،هذا القرار الذي وافقت عليه وأيدته مختلف الدول العربية[3].
- دعم التعاون العربي الإفريقي في المجال السياسي، وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في إفريقيا.
- دعوة الأمين العام إلى محادثة الوزراء المختصين في الدول بوضع نظام أساسي الذي يرسم الأهداف السياسية.
- التأكيد على الصعيد الدبلوماسي والمادي على تحرير المناطق الإفريقية[1].

---

[1] **الطاهر بن عريفه**، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945-2000م، ط1،دار زهران، 2010م، ص: 79.

[2] **نبيل شعث**، المرجع السابق، ص: 79.

[3] **رأفت غنيمي الشيخ**، المرجع السابق، ص : 82.

كما جاء قرار موافقة المؤتمر على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار رقم **338**، والذي يقوم على أساس تنفيذ قرار **242**، يعني قبول الدول العربية بما تتضمنه هذه القرارات من توجه نحو السلام، كما رأى المؤتمر أن وقف إطلاق النار ليس هو السلام فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط في مقدمتها شرطان أساسيان هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في مقدمتها القدس، وكذا استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة[2].

قضية فلسطين قضية عربية، لذا لابد من العمل على تحرير مدينة القدس وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة[3].

ب- على المستوى العسكري:

نظرا لاستمرار المعركة مع العدو حتى يتم تحقيق الأهداف، فإن المؤتمر يقرر مايلي:

- تضامن جميع الدول العربية مع مصر وسوريا والشعب الفلسطيني في النضال المشترك تحقيقا للأهداف العربية المشتركة.
- تقديم جميع وسائل الدعم العسكري والمالي لجبهتي القتال المصرية والسورية تعزيزا لقدرتهما العسكرية على خوض معركة التحرير.
- دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل العسكرية لتأمين دورها الفعال في المعركة[4].

---

[1]موقع المقاومة الإسلامية في لبنان، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى مؤتمر القمة السادس بالجزائر 1973، بتاريخ 2019/05/20م.

[2]**عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 143.

[3]الهيئة الإعلامية العالمية للدفاع عن القدس، قرارات مؤتمر القمة الهربي السادس بالجزائر، 26-28 نوفمبر 1973م، 2016م.

[4]موقع المقاومة الإسلامية في لبنان.

فكان الهدف المرحلي للعرب على الصعيد العسكري أن قدمت الدعم ماليا وعسكريا، وذلك بتقديم الوسائل اللازمة لكل من مصر وسوريا وأيضا المقاومة الفلسطينية[1].

إن القرارات العسكرية فرغم أهميتها، فإنه لم يظهر أي خطة لتطبيقها أو إلزام العرب بتنفيذها، فهذه القرارات وضعت لتخدم التوجه العربي أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، ونوع من الضغط على أمريكا وإسرائيل خدمة لأهداف التحرك السلمي[2].

ج– على المستوى الاقتصادي:

إن هذا المؤتمر يركز اهتمامه على القضايا الاقتصادية المشتركة في الوطن العربي حيث من خلاله انطلق العمل المشترك بين الدول العربية في المجال الاقتصادي، فبفضل هذا المؤتمر ترابطت الدول وتكاملت، فانتقلت مرحلة الشمولية[3].

إصدار قرار التخفيض الفوري لناتج البترولي لكل دولة عربية **مصدرة** للبترول بنسبة شهرية متكررة بحد أدنى **5%** بغية الضغط على دول العالم، وضغط أيضا على إسرائيل لتخلي عن الأراضي العربية التي استولت عليها عنوة إثر عدوان **5** يونيو **1968**[4].

كما قرر المؤتمر أيضا استخدام سلاح النفط في المعركة على ضوء قرارات وزراء النفط العرب، وربط رفع تصدير النفط لأي دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة[5].

---

[1] **الطاهر بن عريفه**، المرجع السابق، ص : 79.

[2] **عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 143.

[3] **أحمد سعيد نوفل وآخرون**، المرجع السابق، ص: 73.

[4] **محمد عبد الحميد، أبو زيد عبد الغني**، قوانين ومبادئ المقاطعة العربية الإسرائيلية، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993م، ص: 145.

[5] **الطاهر بن عريفه**، المرجع السابق، ص : 79.

وبتاريخ **9** نوفمبر **1973م** عقد وزراء بترول العرب اجتماعا للنظر في مدى تنفيذ القرار الذي تمخض عنه اجتماعهم السابق بتاريخ **18** أكتوبر **1973م**، وتقييم نتائج تطبيقه في الفترة السابقة، وانتهوا إلى وضع نسبة موحدة للتخفيض هي **25%**، وأكدوا حظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا سواءا بطريقة[1].

وهكذا ولأول مرة طبقت القرارات الاقتصادية حول استخدام النفط وتحديد العلاقات العربية بالدول، وفقا لموافقتها من قضية فلسطين[2]، فالقرار الاقتصادي هو القرار الوحيد الذي اتخذه المؤتمر ووجد صدا في العالم أجمع، وخدم القضايا العربية عسكريا وسياسيا، حيث أكد على الاستمرار في قرار حظر النفط واستخدامه كسلاح بيد العرب ضد الدول التي تقف موقفا سلبيا تجاه القضية العربية، وإعادة تعمير ما دمرته الحرب لدعم المجهود العسكري للدول المشاركة[3].

كما تضمن القرار أيضا مناشدة شركات العاملة مع الدول العربية المنتجة للبترول، وتطبيق قرار التخفيض بصورة متكافئة، وأن تحذر من عواقب التمييز بين الدول الصديقة على الأخص، وللمرة الأولى تدخل المقاطعة العربية سلاحا إستراتيجيا ضد إسرائيل فحسب، وإنما ضد الدول التي تساندها باستخدام البترول العربي سلعة إستراتيجية للضغط على إسرائيل[4].

رابعا: اهتمامات حركة عدم الانحياز لمؤتمر القمة السادس عام 1973م.

1: حركة عدم الانحياز.

---

[1] **محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغني**، المرجع السابق، ص ص: 145-146.

[2] **صدقي الدجاني**، فلسطين والوطن العربي في عالم الغد، ط1، المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، لبنان، 1973م، ص: 28.

[3] **عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان**، المرجع السابق، ص: 144.

[4] **محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغني**، المرجع السابق، ص ص: 146.

لقد بدأت إرهاصات حركة عدم الانحياز[1] منذ نمو النهضة السياسية في القارة الإفريقية والآسيوية التي أشعرت هذه الشعوب بضرورة التضامن من أجل مواجهة المشاكل المشتركة بينهم، جراء ذلك تم عقد مؤتمرات على مستواهم من أجل المطالبة بحرية تقرير المصير من بينها: المؤتمر الإفريقي الأول **1919م** في إفريقيا، والتي كانت الخطوات الأولى نحو تحقيق التضامن الأفروآسيوي الذي تجسد في مؤتمر باندونغ **1955م**، خاصة بعد استقلال عدة دول مثل: الهند، الباكستان، الهند الصينية[2]، وكان للحركة مبادئ أساسية تتمثل في مايلي:

- التعايش السلمي النزيه.
- احترام السيادة والحريات الوطنية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الامتناع عن التهديد والعنف ضد أي استقلال سياسي للدول.
- احترام حق الدول في حقوق الإنسان واحترام مبادئ هيئة الأمم[3].
- رفض سياسة التمييز العنصري.
- توثيق العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين النظم الاجتماعية المختلفة دون النظر إلى الخلاف بين هذه النظم[4].

---

[1] مرتبط بسياسة الدولة الخارجية وفق متطلبات مصالح الدول الأخرى من أجل تحقيق مصلحة معينة أو عدة مصالح، لذلك وجب على الدولة التنازل عن جزء من سيادتها لتحقيق تلك المصالح، أنظر: **شهرزاد بن السعدي، لويزة صحراوي**، دور حركة عدم الانحياز في تصفية الاستعمار في إفريقيا، مذكرة ماستر في تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017م، ص17.

[2] **محمد عزيز شكري**، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص: 85.

[3] **يحي أحمد الكعكي**، عدم الانحياز بين النظرية والتنسيق، دار التهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993م،ص: 153

[4] **يحي أحمد الكعكي**، المرجع السابق، ص: 153.

وتتمثل أهداف حركة عدم الانحياز في:

- تحقيق الاستقلال السياسي ورفض سياسة الصراع الدولي والحرب الباردة.
- محاربة ومناهضة الإمبريالية العنصرية بجميع أنواعها وأشكالها.
- تحقيق التعايش السلمي وإرساء السلام العالمي، والقضاء على الاستعمار بمختلف أنواعه وأشكاله.
- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التعاون الدولي والتكامل.
- تسوية النزاعات الدولية بطرق سلمية.
- السعي إلى بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والسلام والتخلص من هاجس ورعب الحروب،[1].

2: تطور إهتماماتها بعد مؤتمر الجزائر 1974م.

من خلال مؤتمراتها الدورية عرفت حركة عدم الإنحياز إهتمامات أملتها الظروف والمعطيات الدولية السائدة في عقد الستينات، حيث أن في مؤتمرات: بغراد **1961م**، والقاهرة **1964م**، ولوزاكا **1970م** ركزت على المشاكل السياسية ك:

- تصفية الإستعمار.
- محاربة التمييز العنصري والأحلاف العسكرية.
- حل المشاكل الثنائية بين دول الحركة.
- دعوة المعسكرين إلى التعايش السلمي[2].

[1] **شهرزاد بن سعدي، لويزة صحراوي**، المرجع السابق، 23.

[2] **عمراوي**، حركة عدم الإنحياز، بتاريخ 31 ماي 2018م، الساعة 07.25.

ومع مطلع السبعينات برزت معطيات دولية جديدة منها: حصول معظم البلدان المستعمرة على استقلالها السياسي، وتخبطها في مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، فلقد فرضت هذه المستجدات على الحركة تكييف اهتماماتها وذلك في مؤتمر الجزائر **1973م**، والذي يمثل بداية المرحلة الثانية في مسار الحركة من خلال نوعية الاهتمامات التي عبرت عنها الحركة في مؤتمر الجزائر وهي:

- المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب[1].
- مراقبة نشاط الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات.
- العمل على تنفيذ مقررات مؤتمر الجزائر للدول غير المنحازة، وخاصة بمقاطعة إسرائيل في المجلات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- العمل على ضمان استمرار الكفاح العربي ضد الصهيونية بمختلف الوسائل.
- بذل المساعي لإقناع الدول الإسلامية التي لها علاقات مع إسرائيل بقطع جميع هذا العلاقات سواءا كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية[2].
- تثمين ثروات دول العالم الثالث عن طريق إعادة النظر في تسعيرها وتأميمها.
- تأييد السلم العالمي القائم على مبادئ الأمم المتحدة.
- اعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية[3].
- حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- إدانة أعمال القمع العسكرية التي تمارس ضد الشعوب التي لا تزال محتلة.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] موقع المقاومة الإسلامية في لبنان.

[3] **عمراوي،** حركة عدم الانحياز، بتاريخ 31 ماي 2018م، الساعة 07.25.

- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع، واستنكار الأعمال التي تقوم بها إسرائيل هناك[1].

وبذلك تعد قرارات مؤتمر الجزائر **1973** تحولا في مسار الحركة إذ عمقت مفهوم الاستقلال لدى شعوب الحركة، وطرحت البديل لتنظيم العلاقات الدولية على مبادئ العدل والمساواة و الاحترام، فكان لها صدى برزت ملامحه في انعقاد الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة **1974**[2].

ومن خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن الجزائر في فترة الاستقلال تبنت خطة تهدف إلى استرجاع مواردها الطاقية، فأسست شركة سونطراك، وانضمت إلى منظمة الأوبك، وعقدت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية، إلا أن أزمة البترول 1973 أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى عقد مؤتمر القمة السادس الذي نظم أسعار البترول.

[1] **شهرزاد بن سعدي، لويزة صحراوي**، المرجع السابق، ص: 22.

[2] **عمراوي، عمراوي**، حركة عدم الانحياز، بتاريخ 31 ماي 2018م، الساعة 07.25.

خاتمة

خاتمة:

إنطلاقا من دراستنا لموضوع اكتشاف البترول في الجزائر تداعياته وانعكاساته على الجزائر (1954-1974)، فإنه يمكننا أن نستخلص مجموعة من النتائج أبرزها:

-كانت معرفة الإنسان بمادة النفط منذ القدم واستعمله في مجالات عديدة، إلا أن بداية صناعة النفطية لم تكن إلا بعد شاف الو.م.أ أول بئر منتجة عام 1959م.

- اكتسب البترول أهمية كبيرة خلال الحربين العالميتين إلى درجة أنه أصبح المنتوج الإستراتيجي بإمتياز، وتزايد الطلب عليه خاصة من طرف أمريكا.

- ولد البترول أطماع في نفوس الدول الاستعمارية جعلتها تتكالب لغزو البلدان الغنية بالثروات خاصة الطاقوية.

- بحكم أن الجزائر كانت تحت الاستعمار الفرنسي، قامت فرنسا بمجموعة من عمليات التنقيب في المناطق الشمالية من الجزائر، أسفرت على اكتشاف العديد من الحقول النفطية تسمح باستغلالها اقتصاديا كحقل عين الزفت، وحقل تيلونت، وحقل وادي القطران.

- تضاؤل إنتاج النفطي في المناطق الشمالية جعل فرنسا تتجه صوب الصحراء الجزائرية للبحث عن البترول، واكتشفت حقول كبرى بها كحقل عجيلة، وحقل حاسي مسعود سنة 1956م.

- أثر اكتشاف البترول على الثورة التحريرية من خلال تشبت الفرنسيين بالصحراء الجزائرية وتغيير سياستهم في الجزائر في جميع المجالات سياسية عسكرية اقتصادية لتضمن بقاء الصحراء بحوزتها من خلال مؤامرة فصل الصحراء عن الجزائر.

- كان رد فعل الثورة التحريرية قويا على سياسة الفرنسية في الجزائر بعد سنة 1956م حيث أعد لها إستراتيجية سياسية عسكرية إعلامية لإحباط هذه المؤامرة.

– مرت عملية المفاوضات بعدة مراحل تمسك فيها فرنسا بالصحراء الجزائرية، إلا أن في الأخير تم توقيع اتفاقية إيفيان، وحققت فيها الجزائر السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري.

– سعت الجزائر منذ الاستقلال 1962-1973م إلى تبني إستراتيجية من أجل استرجاع مواردها الطاقوية والمعدنية خاصة البترول، فقد قامت بتأسيس شركة سونطراك 1963م من أجل كسر الاحتكارات الأجنبية، والانضمام إلى منظمة الأوبك عام 1967م وذلك بغية حماية مصالحها ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية.

– اتخذت الجزائر خطوات هامة في سبيل التحرر الاقتصادي من 1965-1971م كعقدها لاتفاقية التعاون الجزائري الفرنسي 1965م من أجل تعديل النصوص المجحفة باتفاقيات إيفيان، وتأميم البترول 1971م من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين.

– في بداية السبعينات عرفت الجزائر ما يعرف بحرب أكتوبر 1973م، إذ امتنعت كل الدول الأوبك عن تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل كأمريكا وهولندا، مما نتج عنها أزمة بترولية عام 1973م.

– بعد أزمة 1973م قامت الجزائر بعقد مؤتمر القمة السادس 1973م من أجل دعوة دول منظمة الأوبك إلى استخدام النفط كسلاح في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية من خلال خفض إنتاج النفط وصادراته وقطع الإمدادات الموالية لإسرائيل.

– من وراء القرار الذي اتخذته الجزائر ودول الأوبك من أجل دعم القضية الفلسطينية نتج عنه تراجع في أسعار البترول، أدت إلى إحداث انعكاسات على الجزائر أثرت على الاقتصاد الوطني وكافة المجالات.

– كما مثلت اهتمامات حركة عدم الانحياز لمؤتمر الجزائر 1973م بداية المرحلة التعاونية في مسار الحركة من خلال نوعية الاهتمامات التي عبرت عنها الحركة في المؤتمر كالمطالبة بنظام اقتصادي دولي

جديد عادل ومراقبة نشاط الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، فتعد قرارات مؤتمر الجزائر 1973م تحولا في مسار الحركة إذ عمقت مفهوم الاستقلال لدى شعوب والحركة.

الملاحق

الملحق رقم 1: نمو الطلب البترولي العالمي 1919–1951.

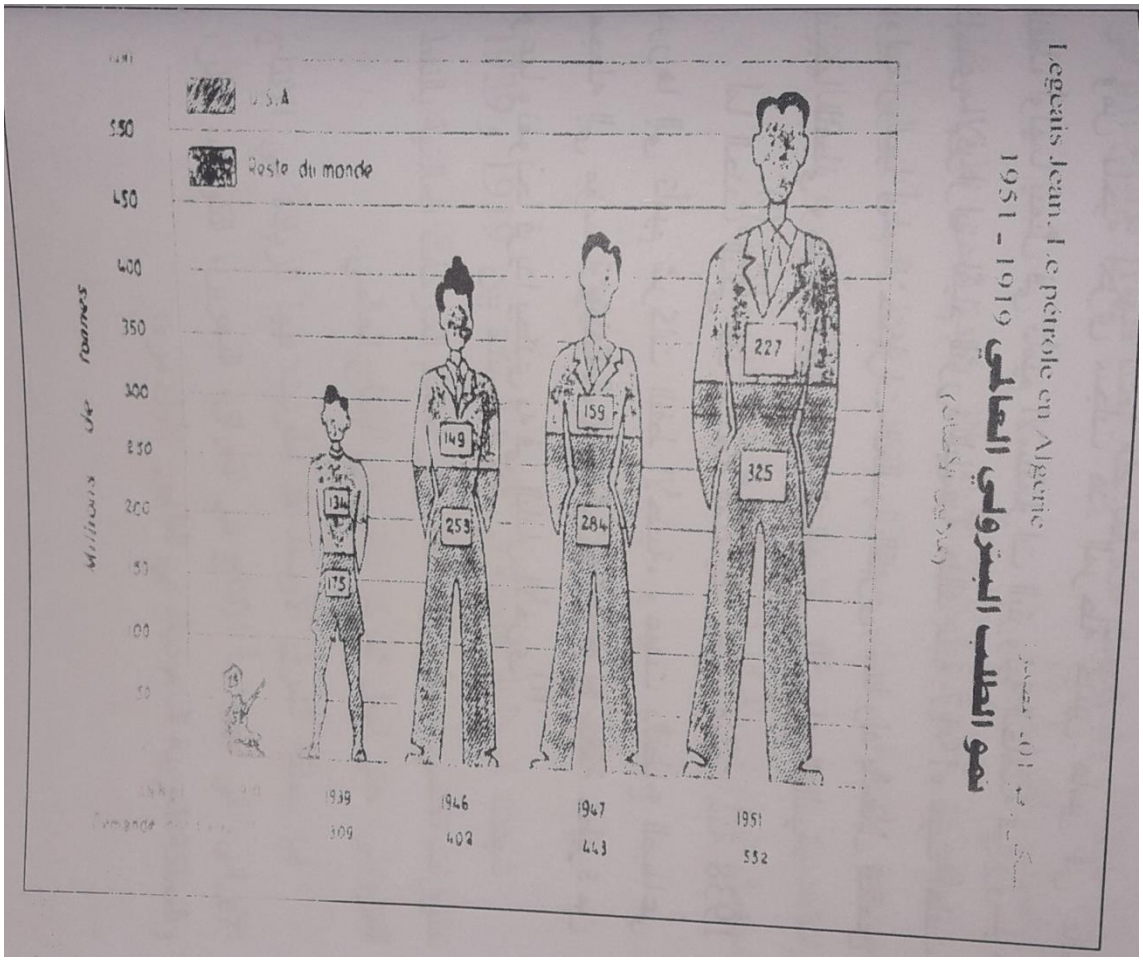

المرجع: **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952–1962، ص:32.

الملحق رقم 2: تطور الإستثمارات في الصحراء 1946–1960.

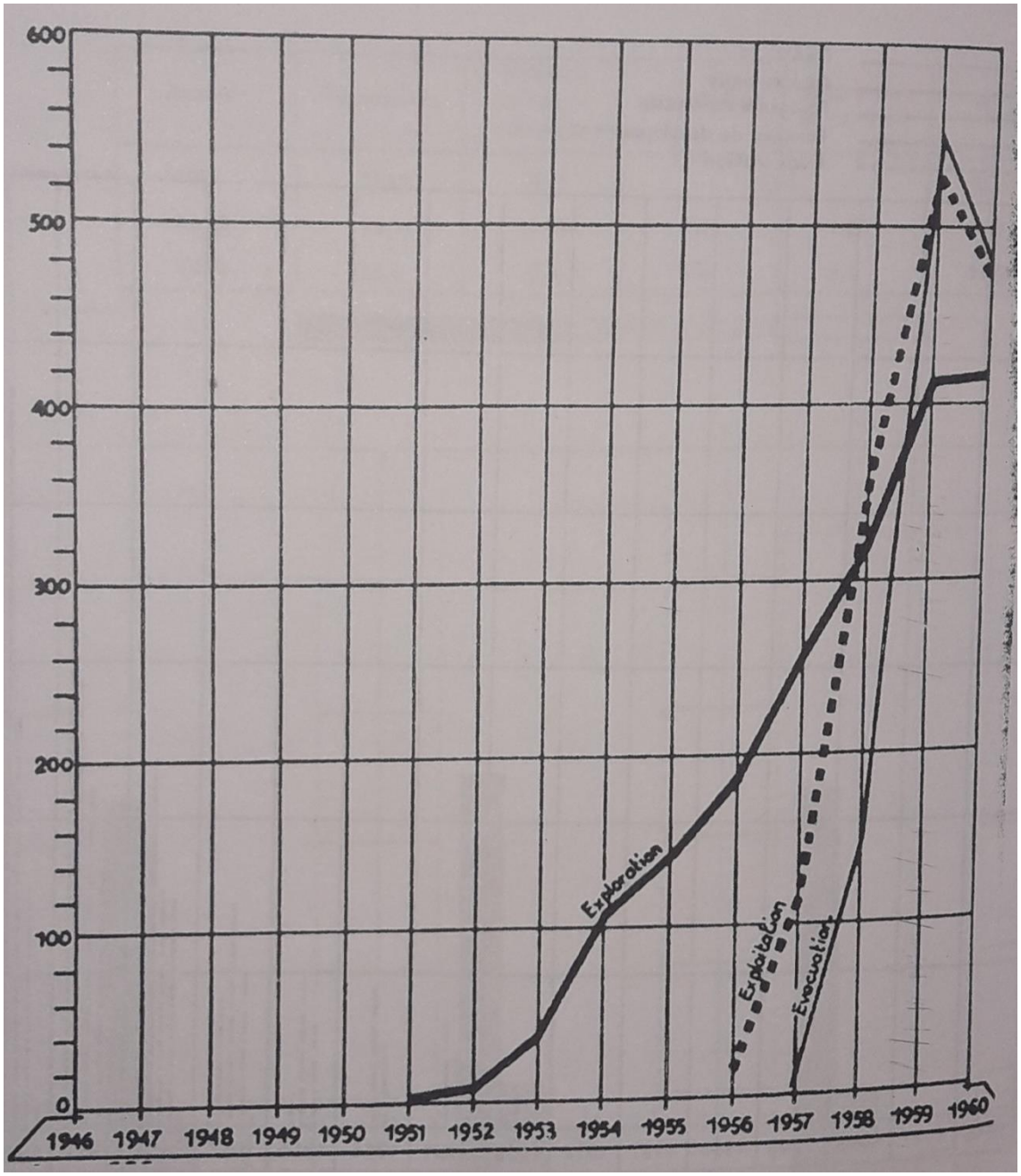

المرجع: **الحاج موسى بن عمر**، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 75.

الملحق رقم 3: أشغال حفر بترولية وغازية (بالأمتار المحفورة).

SOCIETES	1962	1961
C.E.P.	13.197	41.389
C.F.P.A.	28.401	40.207
C.O.P.E.F.A. . . .	5.741	6.789
C.R.E.P.S.	80.829	111.429
El Paso	7.137	—
Eurafrep	1.421	6.116
Sinclair	12.048	—
S.N.P.A.	13.385	9.974
S.N.R.E.P.A.L. . . .	33.516	43.782
S.S.R.P.	2.502	—
TOTAL	198.126	259.686

المرجع: **الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، ص:80.

الملحق رقم 4: نشاط التنقيب بين سنتي 1961–1962.

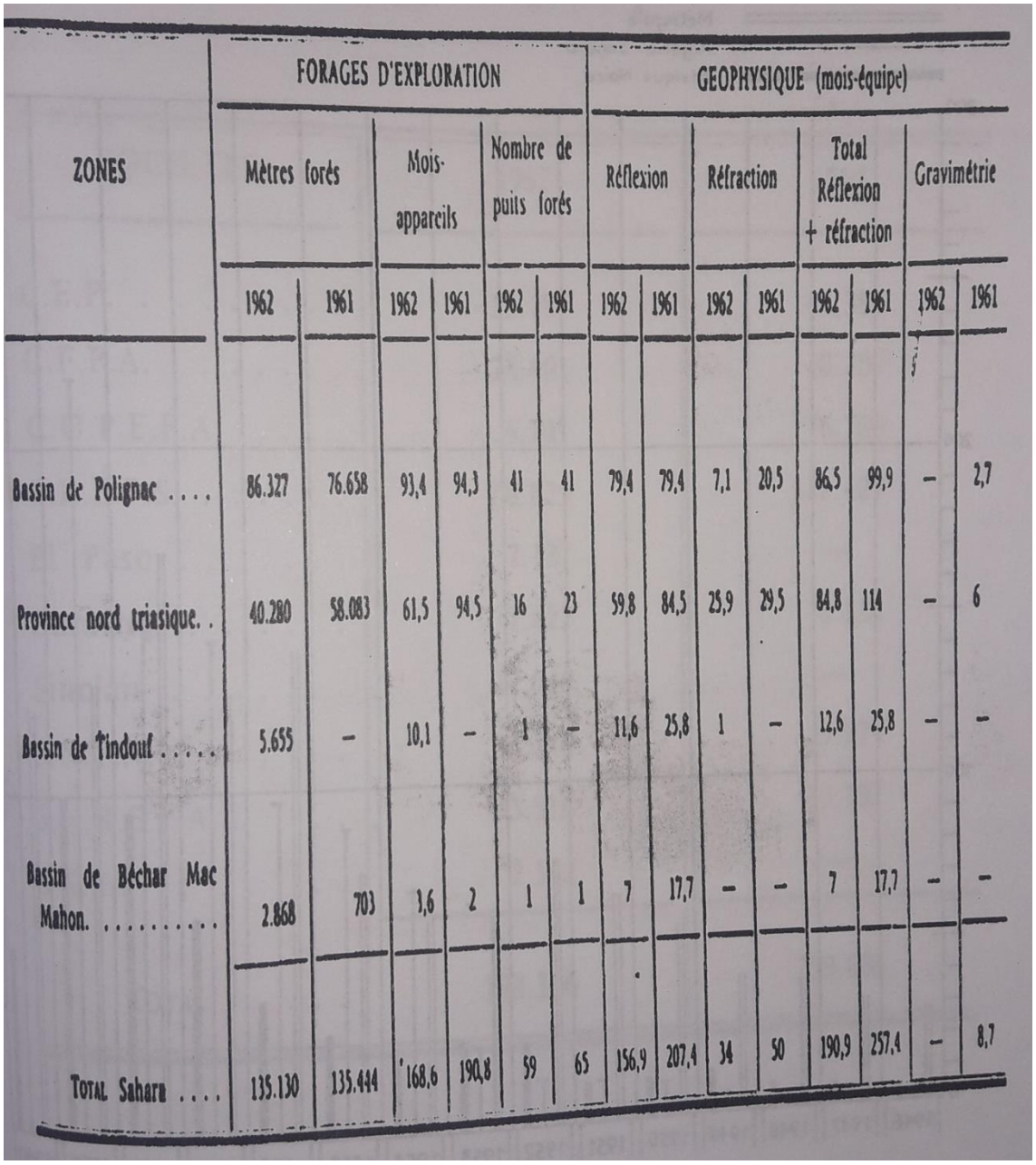

ZONES	FORAGES D'EXPLORATION						GEOPHYSIQUE (mois-équipe)							
	Mètres forés		Mois-appareils		Nombre de puits forés		Réflexion		Réfraction		Total Réflexion + réfraction		Gravimétrie	
	1962	1961	1962	1961	1962	1961	1962	1961	1962	1961	1962	1961	1962	1961
Bassin de Polignac	86.327	76.658	93,4	94,3	41	41	79,4	79,4	7,1	20,5	86,5	99,9	–	2,7
Province nord triasique..	40.280	58.083	61,5	94,5	16	23	59,8	84,5	25,9	29,5	84,8	114	–	6
Bassin de Tindouf	5.655	–	10,1	–	1	–	11,6	25,8	1	–	12,6	25,8	–	–
Bassin de Béchar Mac Mahon.	2.868	703	3,6	2	1	1	7	17,7	–	–	7	17,7	–	–
TOTAL Sahara	135.130	135.444	168,6	190,8	59	65	156,9	207,4	34	50	190,9	257,4	–	8,7

المرجع: الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة ف الجزائر، ص: 86.

الملحق رقم 5: أنابيب البترول والغاز الطبيعي في الجزائر.

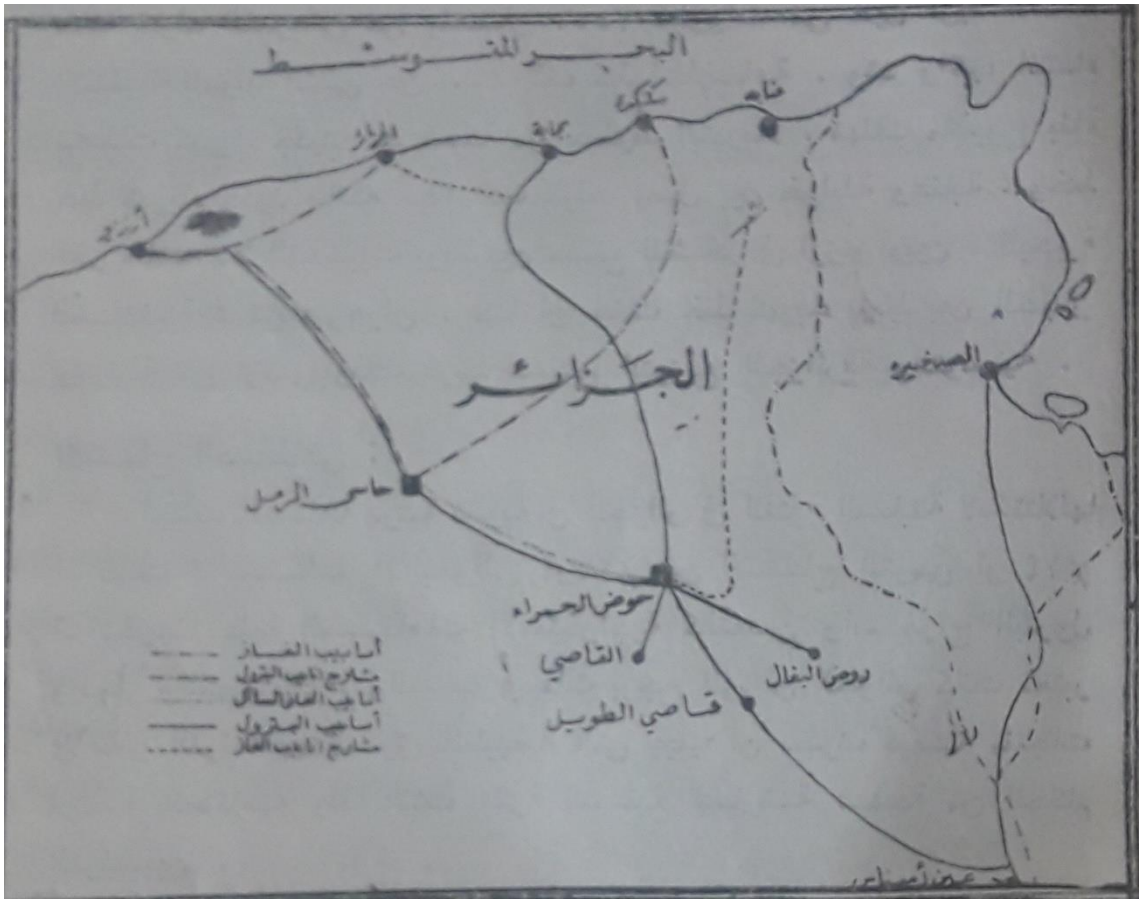

المرجع: يسرى الجوهري، المرجع السابق، ص: 253.

الملحق رقم6: خط أنابيب ترابسا.

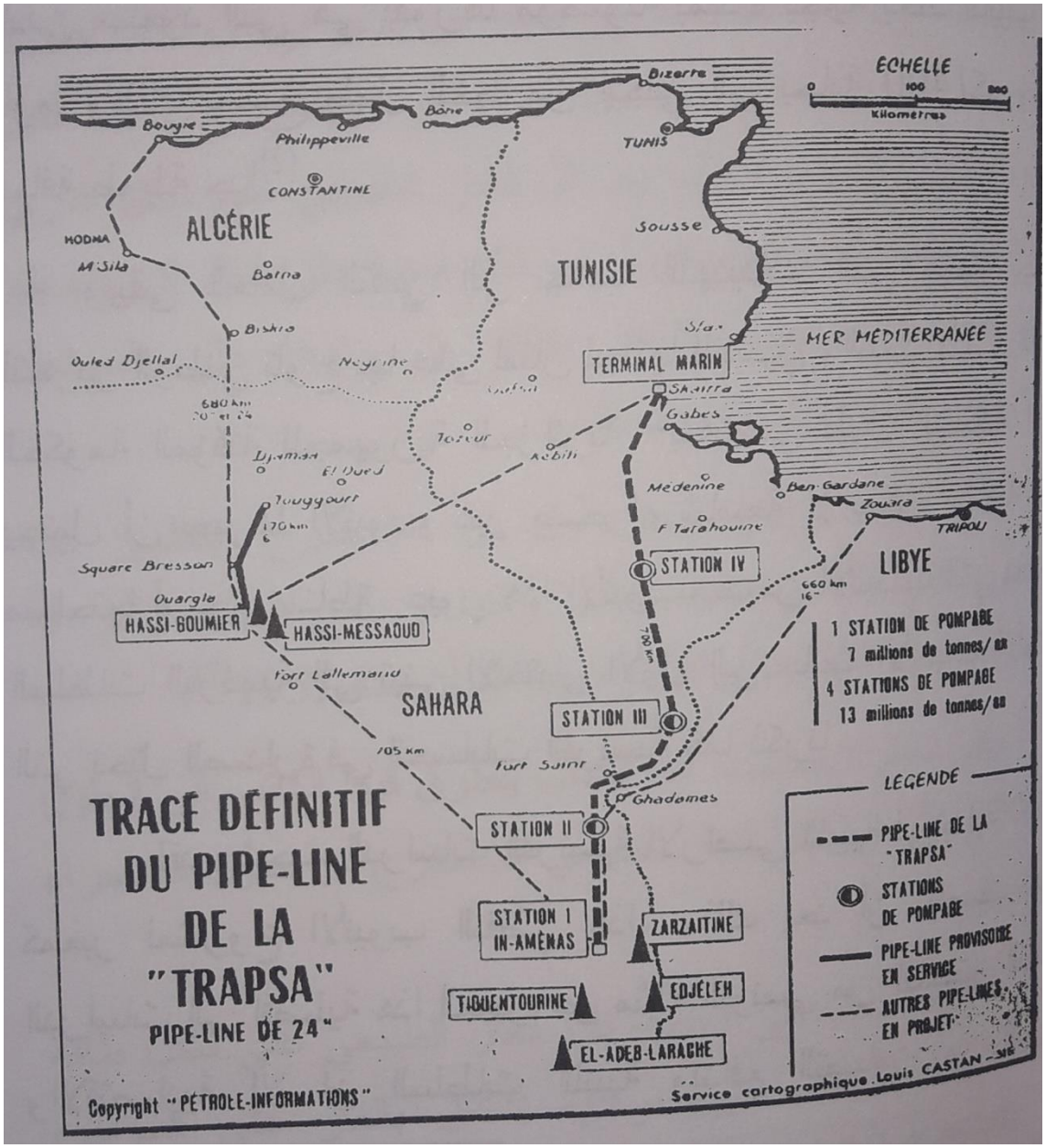

المرجع: الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة ف الجزائر، ص: 103.

الملحق رقم7: ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحروية (بملايين ف.ف).

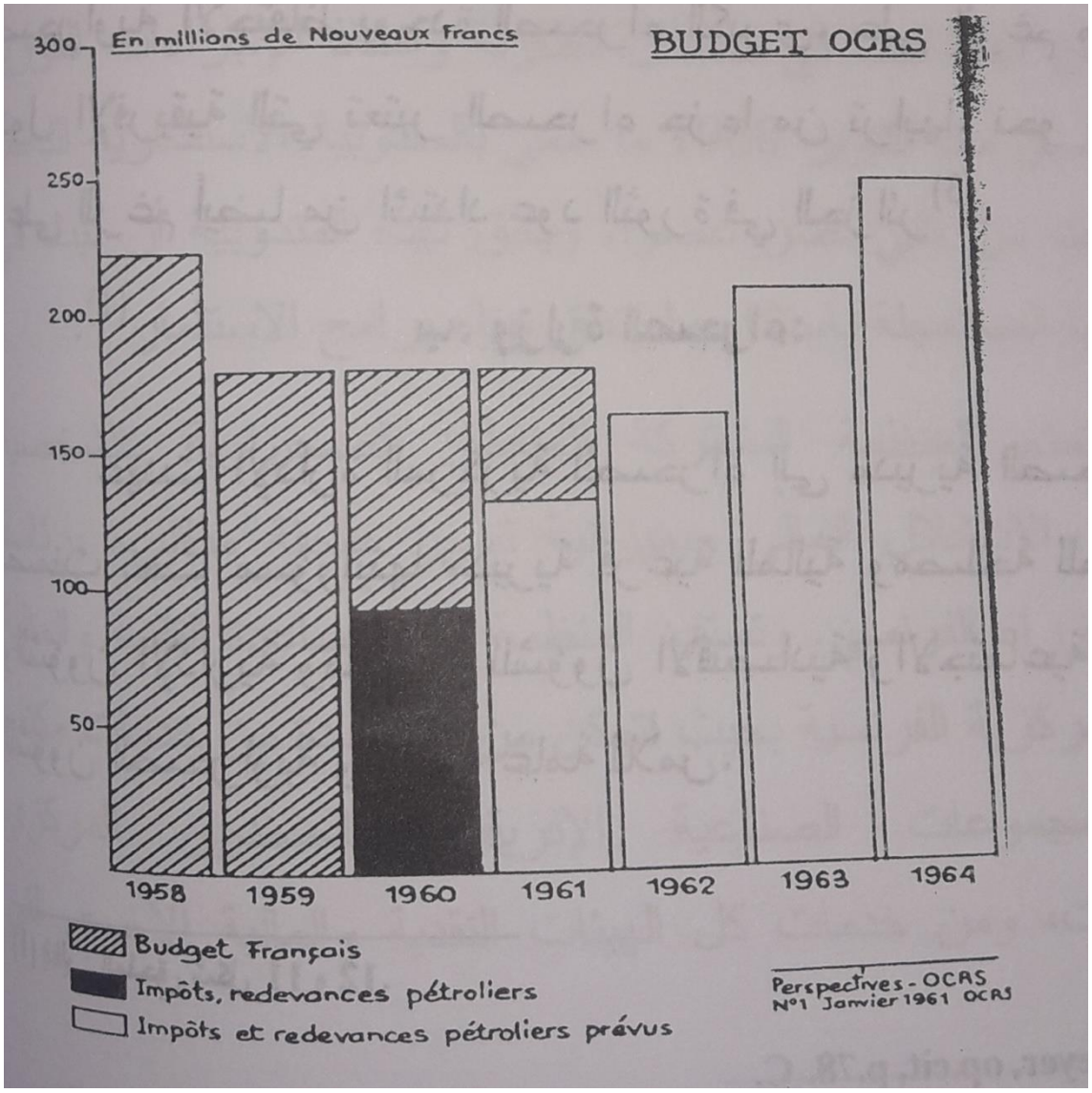

المرجع: الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، ص: 130.

الملحق رقم8: اتفاقيات ايفيان.

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة:

-في إطار السيادة الجزائرية، تتعهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.

- الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة. لها حق التصريح بتطبيق إعلان "التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في الاعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح.

-تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي سبق ذكرها فيما سبق والعمل على احترام تطبيق النظم التالية:

الباب الأول

الهيدروكاربور السائل والغازي

(أ) ضمان الحقوق المكتسبة وامتدادتها:

تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية، طبقا لقانون نفط الصحراء.

تتعلق هذه الفقرة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير، ومع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

يقصد بامتيازات التعدين والنقل مايلي:

1- تراخيص التنقيب

2- تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص "د"

3- التراخيص المؤقتة للاستغلال.

4- امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك.

الموافقة على المشاريع الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاصة بذلك.

•1- يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات والساورة، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.

•2- يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص، حقوق وإلتزامات حامل تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين المعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية.

•3- يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكاربور السائل الغازي وتأمين نقله وضمان تصديره.

•4- يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنطقة التي اختاروها، حقهم في التصرف بحرية الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية.

•5- يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابق للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي.

•6- تنظم هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني وبدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم وجنسيتهم ومركزهم الاجتماعي.

•7- تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو تركاتهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

(ب) الضمانات المستقبلية (امتيازات التعدين والنقل الجديدة)

•8- تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض القديمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة.

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام القانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم-1- السابقة، وذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة.

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين. ثم بعملة الفرنك، عمليات بيع وشراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء، المعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك، يطرح للمنافسة الحرة، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه.

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ، اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة 11 من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي.

الباب الثاني
المواد المعدنية الأخرى

*11- تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور.

* يبقى نظام هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.

*12- تستطيع الشركات الفرنسية ان تطلب منها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة بها الشركات الأخرى وذلك فيما يخص ممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين.

الباب الثالث

الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

*13- يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية:

*14- تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس، بما في ذلك الرئيس، صوت واحد.

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية:

تعيين الرئيس والمدير العام

تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة "16"

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة

يشترط عند اختيار الرئيس أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي الجنسية.

عدد أعضاء المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام.

*15- الهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي، وتحت تصرفها جهاز فني وإداري، وللدولتين والمؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده.

*16- على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض، ولهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بتنمية مجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين، وتقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والدراسة والصيانة والحصن، يجوز قبول الدولتين المؤسستين.

تضع الجزائر بعد أخذ رأي النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط.

أ)- تبحث الهيئة تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها.

تقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة وتمنح تراخيص التعدين.

ب)- تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو عقد إمتياز.

*18- نفقات الهيئة تشمل الآتي:

- نفقات التشغيل.

- نفقات صيانة المنشآت القائمة.

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضوتين، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة.

المرجع: **ظريفة ركيس**، المرجع السابق، ص: 191.

الملحق رقم: مراحل إسترجاع للثروات الطبيعية في الجزائر.

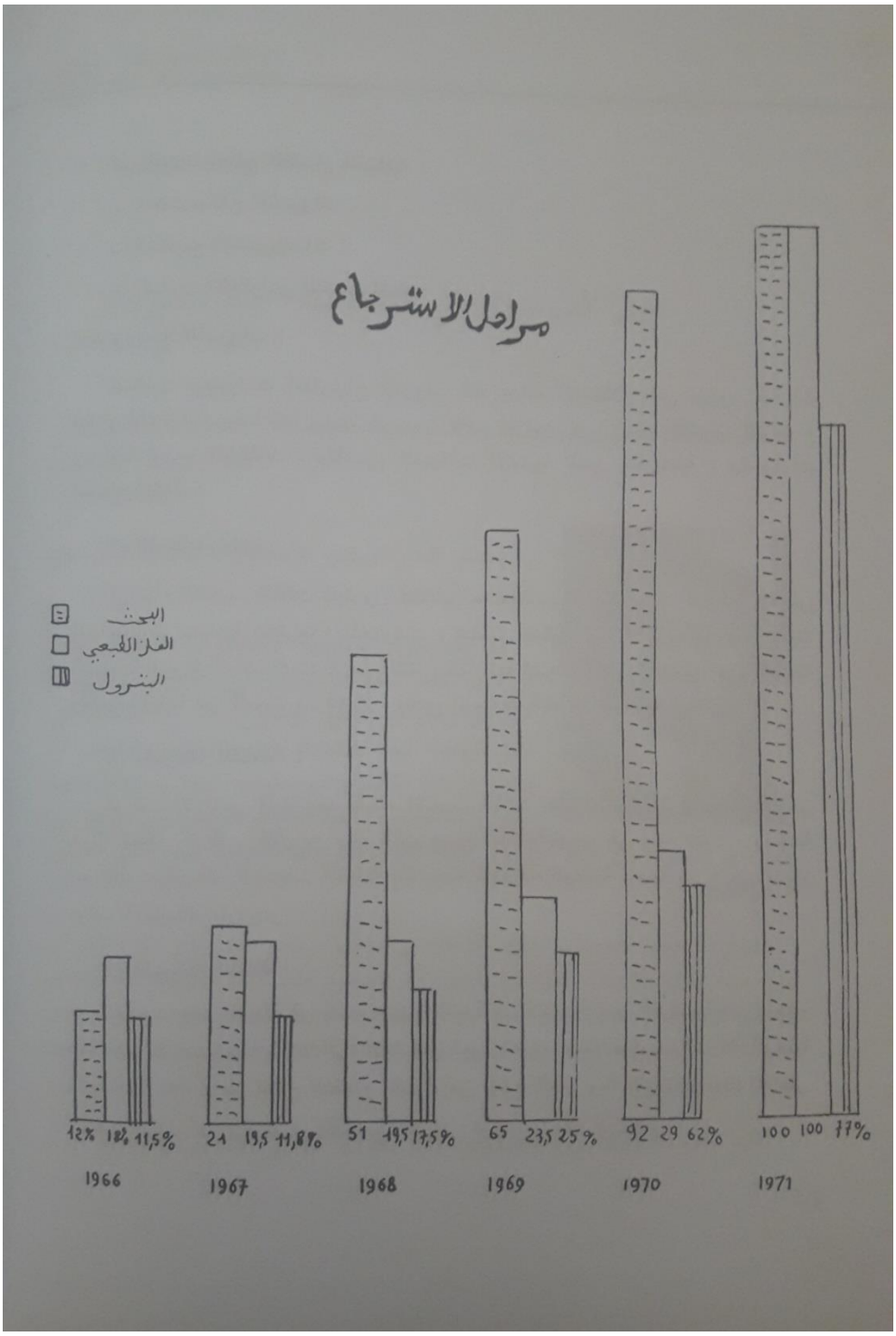

المرجع: **جيلالي صاري**، المرجع السابق، **ص: 4**.

قائمة ببليوغرافيا

قائمة ببليوغرافيا:

أولا: قائمة المصادر.

1.ابي الفضيل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مجلد 14، ط1، دار الصادر، لبنان. (د.ت).

2. **ألي موريس**، الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

3. **أندريه ماندوز**، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

4. **بجاوي محمد**، الثورة الجزائرية 1960-1961، تر: علي الخش، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 1961.

5. **بن خدة بن يوسف**، إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زعدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

6. ـــ، شهادات ومواقف، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

7. **دحلب سعد**، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

8. **الساسي العوامر إبراهيم محمد**، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

9. **الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر**، أعمالي في الثورة، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

10. **لونغ أوليفي**، الملف السري- اتفاقيات إيفيان- ، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

11. **مالك رضا**، الجزائر في ايفيان (تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962)، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003.

12. **المدني أحمد توفيق**، حياة كفاح، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: المراجع.

- المراجع بالعربية:

13.**احدادن زهير**، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، القبة، 2007.

14.**أزغيدي محمد لحسن**، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956_1962، دار الهومة، الجزائر.

15.**باكير علي حسين**، ديبلوماسية الصين النفطية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

16.**برجاس حافظ**، الصراع الدولي على النفط العربي، تق: محمد المجذوب، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2000.

17.**بن حمودة بوعلام**، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

18.**بن عمر الحاج موسى**، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

19. ـ، [1]**الحاج موسى بن عمر**، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص: 42.

20.**بن منصور عبد الوهاب**، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1968.

21.**بوحوش عمار**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

22. ـ ، **عمار بوحوش**، العمال الجزائريون في فرنسا، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 2007.

23.**بورغدة رمضان**، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، ط1، الجزائر، 2012.

24.**بوقريوة لمياء**، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

25.**الجزائري مسعود**، مشاريع ديجول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).

قائمة ببليوغرافيا:

26.**حبيب رسول أحمد**، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، لبنان، 2009.

27.**حسين خليل**، الجغارفيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتكا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.

28.**حسن محمد إبراهيم**، الأرض والموارد والإنتاج، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

29.**حليمي عبد القادر علي**، جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968.

30.**حميدي أبو بكر الصديق**، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2016.

31.**الخياط محمد مصطفى**، الطاقة لعبة الكبار، ط1، منشورات سطور الجديدة، 2016.

32.**الدجاني صدقي**، فلسطين والوطن العربي في عالم الغد، ط1، المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، لبنان، 1973.

33.**درواز الهادي أحمد**، المنظومة اللوجستية بالولاية السادسة التاريخية، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

34. ـ ، **درواز الهادي أحمد**، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار الهومة، الجزائر، 2007.

35.**الدليمي خلف حسين**، التضاريس الأرضية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

36.**الدوري محمد أحمد**، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

37.**رشيد مهدي أحمد**، جغرافية النفط، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

38.**رفافة فافة**، النفط وتأثيره في العلاقات الأمريكية الإيرانية، ط1،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.

39.**الرميحي محمد**، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.

قائمة ببليوغرافيا:

40.**ريكوف بروسكو، درابكين**، كيمياء البترول والغاز الطبيعي، تر: عيسى مسوح، دار مير، موسكو، 1987.

42.**الزبيري محمد العربي**، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

43. ــ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

44.**الزوكة محمد خميس**، آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

45.**سامان سيبيهري**، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، 2001.

46.**سليمان عاطف**، الثورة النفطية ودورها العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

47.ــ، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1973.

48.**السماك محمد أزهر سعيد**، جغرافية النفط، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2010.

49.**سنوسي الشيخ أحمد الشريف الاطرش**، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

50. **سيد أحمد عبد القادر**، الأوبك ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

51.**السيد عبد المقتدر عبد العزيز**، البترول وطرق إستكشافه، ط1، دار الفكر، الأردن، 2008.

52.**شعت نبيل**، حياتي من النكبة إلى الثورة، دار الشروق، الجزائر، 1973.

53.**شكري محمد عزيز**، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

54.**علي حسن شلش**، جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية، مطبعة جامعة البصرة.

55.**الشيخ رأفت غنيمي**، دراسات أفريقية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

قائمة ببليوغرافيا:

56.**الشيخ سليمان**، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002.

57.**ضيف الله عقيلة** ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

58.**الطاهر بن عريفه**، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945-2000، ط1، دار زهران، 2010.

59.**عبابنه عمر يوسف عبد الله**، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011

60. **عباس محمد**، نصر بلاثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007

61.**عبد الحميد محمد،أبو زيد عبد الغني**، قوانين ومبادئ المقاطعة العربية الإسرائيلية، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993.

62.**العسلي بسام**، نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1982.

63. ــ، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.

64.**عطا الله ميشل كامل**، أساسيات الجيولوجيا، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

65.**عفيفي صديق محمد**، تسويق البترول ، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2003.

66.**العقاد صالح**، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأجلو المصرية، مصر، 1993.

67. ــ، الجزائر معاصرة، محاضرات ألقاها على طلبة فسم الدراسات التاريخية والجغرافية، 1963.

68.**علوش زوليخة المولودة**، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، ط1، الجزائر، 2013.

69.**عموره عمار، نبيل دادوة**، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

70.**فايد يوسف عبد المجيد**، جغرافية الأمريكتين، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.

71.**فرانسيس جونسون**، الجزائر خارجة عن قانون ، تر: محمد المعراجي، وزراة المجاهدين، الجزائر، 2014.

72.**فهيم فوزي دعاء** ، علوم الأرض، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 20

73.**فيلبي هاري سانت جون**، مغامرات النفط العربي، تر: عوض البادي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

74.**قبايلي هوراي**، ثمن حرب، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

75.**قداش محفوظ**، حكايات نارية شهادات حول الثورة التحريرية، تر: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

76.**قصي عبد الكريم إبراهيم**، في التجارة الدولية "النفط السوري انموذجا"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

77.**الكعكي يحي أحمد**، عدم الإنحياز بين النظرية والتنسيق، دار التهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

78.**محمد أبو العلا يسرى**، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

79. ــ،**يسرى محمد أبو العلا**، مبادئ الإقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

80.**المدني أحمد توفيق**، جغرافية القطر الجزائري، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

81. ــ، كتاب الجزائر، منشورات ANEP، الرويبة، 2010.

82.**مسعود علي أحمد**، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

83.**مقلاتي عبد الله**، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962ن وزراة الثقافة ، الجزائر.

84. **ملاح عمار**، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.

85.**مناع عبد الحليم، أبو العماش العدوان،** القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990، أمانة عمان الكبرى، ط1، عمان، 2009.

86.**موالي محمد عبد الله،** جغرافية التربة، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

87.**الموسوي ضياء مجيد،** ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

88.**مجموعة باحثين،** حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر، الجزائر.

89.**احمد سعيد نوفل وآخرون،** الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط10، 2007.

90.**هارون علي أحمد،** جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

91. ــ، جغرافية المعادن ومصادر الطاقة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

92.**هيكل محمد حسين،** خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر السادات، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

93.**عبد العزيز وطيان،** الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

94.**يحياوي صلاح، فاروق الصوفي،** أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

95.**يحي بوعزيز،** الثورة في الولاية الثالثة، 1954-1962، ط2، شركة دار للأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

96.**جهاد القطيط وآخرون،** العرب ومقاطعة إسرائيل، مركز دراسات, الشرق الأوسط، عمان، 2008.

97.**بلعبيد عبد السلام،** الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، تر: محمد هناد، مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990.

- المراجع بالفرنسية:

98.**kharchi Djamal**, colonisation et politique d'assimilation en alge'rie 1830-1962, editions casbah, alger, 2004.
99. **sid ahmed abd elkakader**, l'opep passé présent et perspective, opu, algerie, 1980.

ثالثا: الجرائد:

100. **بترول المغرب العربي: مشاكله اليوم وغدا**، المجاهد، العدد 27، 1958/07/22.

101.**حلقة جديدة في معركة البترول**، المجاهد، العدد 40، 1959/04/16.

102.**في كل ميدان معركة البترول**، المجاهد، العدد 31، 1958/11/01.

103. **نصف شهر عسكري**، المجاهد، العدد 12، 1957/11/15.

104.**يوميات الكفاح الجزائري**، المجاهد، العدد 10، 1957/09/05.

رابعا: الرسائل الجامعية.

105.**أوزان حسين ، كرفاح أسماء**، أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، مذكرة ماستر في اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017م

106.بن شيخي نادية، صلعة صارة، البعد الطاقوي للسياسة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماستر في دراسات مغاربية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016.

107.بن علو سارة، زهيرة كبيري، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وردود الفعل الشعبية منها 1957-1962، مذكرة ماستر في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

108.بوبكر هنيدة، إنعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي-دراسة حالة سوناطراك، مذكرة ماستر في إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013م.

109.جليل عبدالمنعم، بودربالة بنعمر، أثار صدمات النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر-، مذكرة ماستر في اقتصاد نقدي ومال، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016م.

110.ركيس ظريفة ، إكتشاف البترول وأثره على السياسة الفرنسية في الجزائر ودول المنطقة، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

111.**زمال وهيبة**، أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي "النمو الاقتصاد في دراسة حالة الجزائر"، مذكرة دكتوراه في مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018م.

112.**سعدي فيصل**، تقلبات السوق النفطية العالمية وأثرها على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1997-2010، مذكرة دكتوراه في تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013،-2014.

113.**عريق صفاء**، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماستر في تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

114.**مباني عبد المالك**، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات، مذكرة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013-2014.

115.**محمد أم كلثوم**، السياسة الفرنسية إزاء الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، 2012-2013.

116.**المنصوري محمد أحمد** ، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية.

خامسا: المقالات:

117. **بلجة عبد القادر**، المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية ولإستراتيجية الثورة لإفشالها، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 6، 2013.

118. **بن جابو أحمد**، السياسة الاستعمارية حول إستراتيجية التقسيم الإقليمي في الجزائر ما بين 1948-1962، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 9، 2015.

119.**بغداد بنين**،**عمر موساوي**، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول –دراسة حالة أسعار بترول في الجزائر–، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، 2017،ص: 93.

120. **بوسليم صالح**، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد25، 2015.

121. **بوقطاية سفيان، عبد الوهاب بن زاير، مبارك زاير**، إنهيار أسعار البترول الاقتصاد الجزائري – التداعيات والحلول،مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد 6، 2018.

قائمة ببليوغرافيا:

122. **تيتة ليلى، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد02.

123. **رحمان أمال**، واقع وآفاق صناعة تكرير البترول العربية في ظل التحديات البيئية الراهنة،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11، 2012.

124. **رحمان أمال، محمد التهامي طواهر**،تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل –حالة الجزائر–، مجلة الباحث، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، 2013.

125. **زهيب شهرزاد، حليمي حكيمة**، القطاع النفطي بين الواقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد 9.

126. **سعيدوني بشير**، الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين في الاحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، العدد 14، 2012.

127. **شافورضوان**، موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 19، 2013.

128. **الصائغ محمد يونس**، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 46، 2010.

129. **صاحب منعم مساعد أسامة**، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1930-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد3.

130. **صاري جيلالي**، دور البترول في تنمية الجزائر، مجلة الأصالة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، تلمسان، العدد 53، 1998-1978.

131. **الطريفي الشيخ عبد الله**، منظمة الدول المصدرة للبترول، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الثالث، 1995.

132. **عسالنور الدين**، التنظيم السياسي والإداري الاستعماري للصحراء الجزائرية 1954-1962،مجلة المواقف، العدد 10، 2007.

133. **عواريب لخضر**، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، 2012.

134. **قندل جمال**، الصحراء الجزائرية في صلب المفاوضات بين الجزائر وفرنسا 1960-1962، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 7.

135. **قن محمد**، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962، المصادر، العدد 29.

136. **مصمودي نصر الدين**، الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الإستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول 1958-1962، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 19، 2016.

سادسا: الملتقيات:

137. **مجموعة باحثين**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحرار عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

138. **الغالي الغربي**، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر.

139. **محمد الشريف سيدي موسى**، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية،الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر.

سابعا: القواميس والمعاجم:

140. **عاشور شرفي**، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

141. **عاشور شرفي**، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

142. **بيار جورج**، معجم المصطلحات الجغرافية، تر: حمد الطفيلي، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

143. **اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي**، المفاهيم والمصطلحات البيئية، ط1، دار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.

144. **عبد المالك مرتاض**، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

- الموسوعات:

143. **حنين عمر**، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.

144. **عبد الوهاب الكيالي**، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

145.. الموسوعة العربية العالمية، المجلد 25، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

فهرس الموضوعات

فهرس:

الشكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ-ج.

مدخل: نبذة تاريخية عن تطور النفط في العالم.

أولا: ماهية النفط .....7-10.

ثانيا: التطور التاريخي للنفط عالميا .....11-16.

الفصل الأول: واقع إكتشاف الثروة النفطية في الجزائر.

أولا: المحاولات الأولى لفرنسا للبحث عن البترول .....18-23.

ثانيا: الإكتشافات النفطية في الجزائر .....24-30.

ثالثا: عمليات إستغلال الحقول النفطية .....31-37.

الفصل الثاني: انعكاسات اكتشاف البترول على الثورة الجزائرية.

أولا: المشاريع الفرنسية في الجزائر بعد اكتشاف البترول .....39-51.

ثانيا: إستراتيجية الجزائرية لإحباط المشاريع الفرنسية .....52-56.

ثالثا: تإثير إكتشاف البترول على المفاوضات .....57-62.

الفصل الثالث: الجزائر ما بعد الإستقلال 1962-1974.

أولا: إستراتيجية الجزائر لإسترجاع بترولها خلال فترة 1962-1965..... 64-67.

ثانيا: الجزائر نحو سبيل التحرر الإقتصادي 1965-1971..... .68-70.

ثالثا: أزمة البترول و مؤامر القمة السادس بالجزائر 1973 .....71-81.

رابعا: إهتمامات حركة عدم الإنحياز لمؤتمر القمة السادس بالجزائر.....81-84.

خاتمة.....86-87.

ملاحق.....89-101.

قائمة ببليوغرافية.....103-114.

فهرس الموضوعات.....116-117.